دور مؤسسات المجتمع المدني في تطوير التعليم الثانوي الفني بمصر" رؤية تحليلية "

د/عبدالرازق عبدالكريم عبدالرازق
المدرس بقسم أصول التربية
كلية التربية- جامعة الأزهر بالقاهرة

دور مؤسسات المجتمع المدني في تطوير التعليم الثانوي الفني بمصر

" رؤية تحليلية "

د/عبدالرازق عبدالكريم عبدالرازق

مستخلص البحث

يعد التعليم من أهم الركائز الأساسية لتحقيق التقدم, والقضاء على التخلف واللحاق بركب الحضارة, وتوفير متطلبات سوق العمل؛ لذا أضحت تنمية رأس المال البشري من ضروريات العصر ومتغيراته؛ لتعزيز القدرات والكفاءات البشرية من خلال التعليم والتدريب, وللتعليم الفني دور مهم في إعداد وتنمية رأس المال البشري, كما يسهم في تعزيز القدرة الإنتاجية والخدمية, وتقليل الفجوة بين مواصفات الخريجين ومتطلبات سوق العمل؛ لذا تركز جهود الدولة على تطوير هذا القطاع من التعليم. وقد اعتمد البحث على المنهج الوصفي التحليلي, من خلال استقراء وتحليل الدراسات والأبحاث والدوريات المرتبطة بمجال البحث؛ لتحديد ملامح التعليم الثانوي الفني, ومؤسسات المجتمع المدني. وتوصل البحث إلى رؤية مقترحة لتفعيل دور مؤسسات المجتمع المدني بمصر في تطوير التعليم الثانوي الفني.

الكلمات المفتاحية : التعليم الفني, المجتمع المدني, مؤسسات المجتمع المدني.

Abstract:

Education is one of the fundamental pillars for achieving progress, eliminating backwardness, and keeping pace with civilization. It also fulfills the requirements of the job market. Therefore, the development of human capital has become a necessity of the era and its changes. Such development aimed at enhancing human capacities and competencies through education and training. More specifically, technical education plays a significant role in preparing and developing human capital. It also contributes to enhancing productive and service capacities, while reducing the gap between the qualifications of graduates and the demands of the job market. As a result, the efforts of the state are directed towards the development of this sector of education.

This research utilized the descriptive-analytical methodology by reviewing and analyzing literature related to the research topic. This was done to identify the characteristics of secondary technical education and civil society institutions. The research proposes a vision to activate the role of civil society institutions in Egypt in the development of secondary technical education.

Keywords: Technical education, civil society, civil society institutions.

مقدمة

يعد التعليم مفتاح التحضر والتقدم لأي مجتمع؛ لذا فإن ثمة علاقة وثيقة بين التعليم والتقدم والتنمية، إذ لا يمكن الحديث عن تنمية حقيقية تسهم في بناء المجتمع, وتحقق أهدافه دون الربط بين التعليم وسوق العمل, ويعد التعليم الفني في أي دولة من دول العالم المصدر الرئيسي لإمداد سوق العمل بالعمالة الفنية المدربة, والتي تقوم بدور مهم في تنمية البلاد, وتحقيق التنمية الشاملة, حيث يُعد أحد دعائم خطط التنمية الاقتصادية القومية، المنوط به إعداد القوى البشرية اللازمة لقطاعات الإنتاج والخدمات المختلفة.

وعلى الرغم من أهميته التعليم الفني إلا أنه يعانى في مصر من فجوة كبيرة بين الواقع والمأمول؛ نظرًا للمشكلات العديدة التي تواجهه كانخفاض الكفاءات، وتدني مستوى المهارات

وعدم ملاءمتها لاحتياجات سوق العمل, فالبرغم من الجهود المبذولة من قبل الدولة للقضاء عليها بتطور التعليك الفني والنهوض به, إلا أنها لم تحقق الأهداف المرجوة, ويرجع ذلك بشكل رئيس إلى تداخل جميع العناصر المكونة للعملية التعليمية في التعليم الفني من الجهات المعنية به، واعتماد كل منهما على الآخر, وتضارب الاستراتيجيات المنوط بها النهوض به, ومن ثم فإن هذا التعليم لن يتم إصلاحه إلا بأسلوب تكاملي, يعتمد على خطة متكاملة لإجراء ما يلزم من إصلاحات بشكل متوازن, دون إهمال أو إرجاء لتطوير عنصر ما؛ ولذا يتطلب تخطيط استراتيجي يهدف لإصلاح المنظومة بشكل متكامل.

وقد أشارت (استراتيجية اليونسكو 2022–2029) إلى أن التعليم الفني المهني من أكثر أنواع التعليم تنوعا واتساعا؛ حيث يرتبط بسياسة العرض والطلب, ولذا يجب على صانعي السياسات التعليمية تقديم مجموعة من البرامج التعليمية المهنية المختلفة لمواكبة هذه السياسة, كما أكدت على أن رؤية التعليم الفني المهني الجديدة تتماشى مع الهدف الرابع من أهداف التنمية المستدامة من خلال إعادة صياغة التدريب والتعليم المهني, والتحفيز نحو التحول الرقمي والأخضر, ودعم الاقتصاد المستدام بالحفاظ على موارد البيئة وحسن الاستثمار لها, ومعززا للتماسك المجتمعي وتحقيق العدالة, وتدعيم الاستخدام الأوسع لتقنيات الحديثة الناتجة من الثورة الصناعية الرابعة, ومواجهة التغيرات الديمغرافية باستخدام الإمكانات البشرية, ومواجهة التغيرات المناخية وانعكاساتها الاقتصادية (Unesco Strategy, 2022-2029 , p1-6).

ومن ثم يجب الاهتمام به والسعي لتطويره وتجويده؛ لكي يستطيع الوفاء بمتطلبات سوق العمل, وتوفير القوى البشرية المؤهلة المواكبة للعصر ومتغيراته؛ خاصة في ظل تعدد وتداخل الإشكاليات التي تعاني منها منظومة التعليم الفني بمصر، فإصلاحه أصبح ضرورة ملحة ومطلبًا حتميًا تقتضيه ضروريات العصر لتأهيل الأجيال المقبلة لمواجهة تحديات المستقبل, ومن أجل ذلك صار إصلاحه على رأس أولويات الحكومة، والتي تجسدت في الخطة التعليمية الجديدة التي طرحها وزير التربية والتعليم 2018م, واستراتيجية التعليم الفني الجديد بمصر 2022م, واستحداث أنماط واستراتيجيات جديدة بهدف تطوير التعليم الفني ورفع المستويات المهارية للطلاب بما يتماشى مع متطلبات العصر, بالإضافة إلى الشراكات والمبادرات الدولية لتطوير تلك المنظومة, ومع ذلك لم تحقق الأهداف المرجوة منه, في ظل ما تعاني منه منظومة التعليم ككل بمصر نتيجة التحديات الاقتصادية, والاجتماعية التي تواجهها بصفة عامة والتعليم

الفني بصفة خاصة؛ لذا أصبح من الضروري مشاركة مؤسسات المجتمع المدني في تطوير التعليم الفني لتحقيق الخطط والأهداف الاستراتيجية لإصلاح منظومة التعليم الفني, وهذا ما تضمنه المحور الرابع في استراتيجية التعليم الفني الجديد بمصر 2022م بمشاركة أصحاب الأعمال, والشركات الوطنية والخاصة تحت مسمى شركاء الوزارة في تطوير التعليم الفني وتغيير الصورة النمطية له.

ولقد حظيت مؤسسات المجتمع المدني باهتمام بالغ في الآونة الأخيرة على الصعيدين: المحلي والدولي؛ لما تتمتع به من تأثيرات فعالة في المجتمع, وقدرة على المساهمة في تحقيق التنمية, فالتنمية عملية مجتمعية مشتركة لا يمكن أن تتحقق أو تنهض بها المؤسسات الحكومية فقط؛ بل تحتاج إلى جهود المؤسسات المجتمعية المختلفة؛ وخاصة مؤسسات المجتمع المدني وما تحويه من مؤسسات أهلية خدمية وشبابية وعمالية ونقابية ... إلخ, بالإضافة إلى قدرتها على النهوض بالتعليم من خلال المساهمة في حل العديد من المشكلات والتحديات التي تواجه التعليم الفني وعلى رأسها التمويل, وتطوير البنية التحتية للمدارس وغيرها؛ لذا باتت مشاركة تلك المؤسسات سمة حضارية تسهم في بناء الإنسان, وتغرس فيه قيم المسئولية المجتمعية, والمواطنة, ونشر قيم الديمقراطية السليمة, وهو ما يتمشى مع الرؤية التنموية الشاملة التي تتبناها مصر, إذ يتحمل الجميع مسئولية الإصلاح والبناء؛ بما يسهم في تلبية احتياجات الأفراد والمجتمع, ويعزز من الاستقرار المجتمعي, ويجعله قادرا على مواجهة التحديات الخارجية.

مشكلة البحث

يعد التعليم الفني أساس التنمية الشاملة لكونه كنزًا كامنًا داخل المجتمع, وطوق النجاة للقضاء على البطالة, وأحد المكونات الرأسمالية والأصول البشرية في الوضع الاجتماعي والاقتصادي, وبالرغم ما تبذله الحكومة المصرية بصفة عامة, ووزارة التربية والتعليم والتعليم الفني بصفة خاصة من جهود لإصلاح وتطوير التعليم الثانوي الفني كشراكة الدولية, ووضع استراتيجيات التطوير والاصلاح, إلا أن الواقع يشير إلى أن هناك العديد من المشكلات التي تواجهه؛ نتيجة لسنوات الإهمال التي ضربت كل مكوناته, وتعوق قيامه بأدواره المنشودة, كما أن تلك الجهود لم تحقق المستهدف منها بالدرجة المطلوبة؛ فقد أشارت العديد من الدراسات إلى أهمية التعليم الفني المصري, وأنه لم يحقق الأهداف المنشودة منه, بالإضافة إلى العديد من

المشكلات والتي تؤثر سلبًا على مستوى الخريجين, والأداء العام لتلك المنظومة, بالإضافة لوجود فجوة بين مخرجات التعليم الثانوي الفني وسوق العمل, منها: دراسة حنفي(2018) والتي أوضحت أن التعليم الثانوي الفني المصري يعاني من العديد من المشكلات كضعف برامج التعليم, ومناهجه, وعدم وضوح الرؤية التنموية, مما يؤثر سلبا على كفاءة الخريجين, وعدم مواءمته لمتطلبات سوق العمل, وحدوث فجوة بينه وبين مؤسسات الإنتاج والخدمات في المجتمع المحلي والعالمي, بالإضافة إلى النظرة المجتمعية المتدنية له. وسعت الدراسة إلى التعرف على الاتجاهات العالمية الحديثة تطوير التعليم الثانوي الفني, كالتعلم التعاوني مع الشركات الصناعية, والتعليم القائم على المشاريع, والتي تبنتها العديد من دول العالم, وصياغة رؤية لتطوير التعليم الثانوي الفني بمصر.

وأوضحت دراسة الهلالي(2018) أهمية النهوض بالتعليم الفني؛ من أجل توفير الأيدي العاملة المدربة على المستويين: المحلي والإقليمي, من خلال تزويدها بالمهارات التي يتطلبها سوق العمل, وتمكنها من المنافسة الإقليمية والعالمية, وهدفت الدراسة إلى وضع رؤية إصلاحية لرؤية وأهداف التعليم الفني انطلاقا من رؤية وزارة التربية والتعليم والتعليم الفني, من خلال التكليف الوارد بالمادة (20) من الدستور المصري, ومن خلال ما تضمنته رؤية مصر 2030. وأثبتت دراسة عبدالرحمن, وأخرين(2020) وجود العديد من التحديات الاجتماعية والمالية والسياسية التي تواجه التعليم الثانوي الفني المصري, والتي أعاقت حركة التقدم والتطور؛ مما جعله غير قادر على المشاركة في تحقيق التنمية الاقتصادية التي ترجوها الدولة؛ لذا سعت الدراسة إلى دراسة المدارس الإيطالية وتحديد نموذج متطور للمدارس الفنية يمكن الاستفادة منه بمصر في تطوير وتحديث التعليم الفني المصري, ووضعت الدراسة آليات لتطويره في ضوء تلك النموذج.

وسعت دراسة عبدالرحمن (2020) إلى تحديد المتطلبات التي تسهم في تحقيق جودة التعليم الفني في مصر, وعلاقته بتحقيق التنمية المستدامة, وتوصلت الدراسة إلى مجموعة من النتائج منها: وجود علاقة إيجابية ذات دلالة إحصائية بين توافر متطلبات جودة التعليم الفني في مصر وتحقيق التنمية المستدامة. وأكدت دراسة عبد الموجود(2021) على وجود ضعف في أداء المدارس الثانوية الفنية بصفة عامة, والمدارس الثانوية الزراعية بصفة خاصة, ويتضح هذا القصور في عجزه عن توفير الأيدي العاملة المدربة, وتوفير احتياجات سوق العمل, والمساهمة

في الإنتاج القومي...إلخ. وسعت الدراسة إلى عرض مكونات المدارس الفنية البشرية والمادية, واستعراض أبعاد رؤية مصر 2030, وبعض الخبرات العالمية؛ بغرض تقديم بعض المقترحات لتطوير التعليم الفني الزراعي في سياسة القبول, وتطوير الإمكانات البشرية, لتعزيز شراكة التعليم الصناعي والمؤسسات الزراعية والصناعية لكيفية الاستفادة من خريجي المدارس الزراعية بمصر وتطويرها. وأثبتت دراسة خليل (2021) أهمية التعليم الفني المصري ودوره في تحقيق النهضة الشاملة للبلاد, وقدرته على توفير متطلبات سوق العمل المصري؛ وقد هدفت الدراسة التعرف على واقع التعليم الثانوي المصري, وأهم الاتجاهات الحديثة في تطوير التعليم الفني, ومن خلالها وضعت الدراسة رؤية مستقبلية لتطوير التعليم الثانوي الفني المصري.

وتوصلت دراسة مسيل(2021) إلى أن هناك مجموعة من التحديات التي تواجه التعليم الثانوي الفني المصري, وعجزه عن توفير متطلبات العمل. ووضعت الدراسة بعض التوصيات منها: ضرورة العمل على تحقيق ضمان الجودة بمؤسسات التعليم الثانوي لمواجهة تحديات ومتغيرات سوق العمل المستمرة, وضرورة اعتماد أحدث المناهج التعليمية والأساليب التقويمية لتحقيق ضمان الجودة بالمنظومة التعليمية بمؤسسات التعليم الفني. وسعت دراسة سيد (2021) إلى التعرف على مردود البرامج الممولة في تطوير التعليم الفني في مصر, وأهم المعوقات التي تواجه تنفيذها, وقد توصلت الدراسة من خلال تطبيق استبانة على عينة عشوائية وصل عددها (250) فردا من المسئولين عن التعليم الفني بمديرية التربية والتعليم بأسيوط إلى وجود مجموعة من المعوقات الاقتصادية والاجتماعية والإدارية التي تواجه تلك البرامج بدرجة كبيرة, كما أجمع أفراد العينة على ضعف المردود الاقتصادي بالرغم من الجهود المبذولة ويعزى ذلك إلى العديد من المعوقات الإدارية, وقامت الدراسة بوضع تصور مقترح للتغلب على تلك المعوقات والنهوض بتلك البرامج الممولة.

وأكدت دراسة عبدالله (2022) على ضرورة الاهتمام بالتعليم الفني المهني؛ خاصة وأنه يعاني من العديد من التحديات والمشكلات التي تعوق مشاركته في بناء الإنسان المصري, وتحقيق النهضة الاقتصادية المنشودة, وتكمن معظم المشكلات التي يعاني منها في النظرة المجتمعية المتدنية تجاه التعليم الفني المهني من الطلاب وأولياء الأمور, بل والمسئولين أنفسهم, واعتباره تعليما من الدرجة الثانية. وهدفت الدراسة الوقوف على الوضع الحالي للتعليم الفني المهني والذي يعاني من التحديات الكبيرة, وبه شريحة كبيرة من الطلاب, وأكدت الدراسة من

خلال النتائج التي توصلت إليها مدى التأثير القوي للتعليم الفني في الناحية الاقتصادية, والاجتماعية؛ وخاصة بناء الأمن الاجتماعي لدى الطلاب, ووضعت مجموعة من التوصيات للنهوض بالتعليم الفني المصري.

كما أكدت (استراتيجية منظمة اليونسكو 2022–2029) على ضرورة تطوير التعليم الفني المهني؛ نتيجة للمتغيرات التي فرضت على العالم منذ 2019, وكان لها العديد من الانعكاسات السلبية على الاقتصاد العالمي, منها: جائحة كوفيد, والتي أدت إلى تراجع في مستوى التعليم, والعمل ومن ثم تأثر الاقتصاد العالمي لمعظم الدول, وخاصة النامية؛ حيث تراجعت مؤشرات الاقتصاد العالمي بنسبة 13% في عام 2019م, و8,9% في عام 2020م, و6,3% عام 2021م, و4,9% عام 2022م, لذا تزايدت معدلا البطالة والفقر في المجتمعات, فقد أكدت الاستراتيجية أن 31% من الشباب حول العالم لا يعملون منذ تلك الجائحة؛ نتيجة لانخفاض معدلات التوظيف بمقدار 34 مليون شاب حول العالم, بالإضافة إلى 12% من الشباب يعانون من فقر مدقع. بالإضافة إلى كثرة المتغيرات الأخرى كالتحولات الرقمية, والثورة الصناعية والتي تتطلب مهارات فنية علمية وعملية خاصة, والتحولات الديمغرافية, والهجرات على نطاق واسع نتيجة انخفاض المؤشرات الاقتصادية حول العالم (Unesco Strategy, 3 2022-2029).

وأوضحت تلك الاستراتيجية أنه لا سبيل للخروج من تلك الأزمات الاقتصادية والاجتماعية التي تجتاح العالم أجمع إلا بتغيير الأنظمة التعليمية لمواكبة تلك المتغيرات, وتوفير متطلبات سوق العمل, وعلى رأس أولويات الأنظمة التعليمية التعليم الفني المهني, لما له من خصوصيات, وبرامج تتعلق بكافة القطاعات الاقتصادية والخدمية, لديها القدرة على تحقيق التنمية الاقتصادية الشاملة المستدامة. وأكدت دراسة أبو حسن؛ حسنين؛ الدجدج (2023) على ضورة تطوير التعليم الفني المصري؛ حيث يعاني من العديد من التحديات الاجتماعية والاقتصادية التي تواجهه وتعوق من تحقيقه الأهداف المنشودة.

وهناك العديد من الدراسات التي تناولت دور مؤسسات المجتمع المدني في دعم منظومة التعليم بمصر, والمشاركة المجتمعية لتحقيق التنمية الشاملة, منها: دراسة حسن (2016), ودراسة عطية (2017), ودراسة شمروخ (2018), ودراسة أبو العنين (2018).

ومن خلال الدراسات السابقة تكمن نقاط القصور بالتعليم الثانوي الفني فيما يلي

- غياب الرؤية الشاملة لمنظومة التعليم الثانوي الفني, وأهدافه, ومتطلباته, وربطها بخطط التنمية واحتياجات سوق العمل.
- النظرة المجتمعية المتدنية للتعليم الثانوي المهني.
- عجز التعليم الفني عن توفير متطلبات سوق العمل.
- ضعف أداء المدارس الفنية بصفة عامة, وعدم موائمة سوق العمل.
- حدوث فجوة بينه وبين مؤسسات الإنتاج.
- غياب التنسيق بين الوزارات المعنية بالتعليم الثانوي الفني لتغيير النظرة المتدنية له.
- عدم كفاية برامج التدريب والتنمية الموجهة للنهوض بالتعليم الثانوي الفني, ونقص البرامج التدريبية للمعلمين وفق الاحتياجات المهنية.
- ضعف المناهج الدراسية, وتركيزها على الجوانب المعرفية في أدنى مستوياتها كالحفظ والتذكر.
- عدم وجود رؤية واضحة للاستفادة من الجهود المبذولة في الفترة الأخيرة لتطوير التعليم الثانوي الفني.
- وجود عجز في المباني والمنشآت المدرسية, وعدم كفايتها لإعداد الطلاب؛ مما يؤدي إلى ارتفاع كثافة الفصول.
- غياب التنسيق بين الجهات المعنية بالتعليم الثانوي الفني وجهات الإنتاج والخدمات.

وخلاصة القول, إن قراءة الماضي, ودراسة الحاضر يؤكدان على ضرورة تطوير التعليم الثانوي الفني لمواكبة التغيرات المعاصرة, والمساهمة في الإنتاج القومي, وتوفير متطلبات سوق العمل المحلية والإقليمية والعالمية, والاتجاه العام نحو الاستثمار في رأس المال البشري, وتحقيق التنمية المستدامة وفق استراتيجية التنمية للدولة, ومواكبة التغيرات العالمية المتسارعة, بتحقيق التكامل بين مؤسسات المجتمع المختلفة فالتنمية عملية مجتمعية مشتركة. لذا جاء البحث الحالي ليجيب عن السؤال الرئيس التالي: كيف يمكن لمؤسسات المجتمع المدني المساهمة في تطوير التعليم الثانوي الفني بمصر؟ من خلال الأسئلة التالية:

1- ما ملامح التعليم الثانوي الفني المصري؟
2- ما الإطار المفاهيمي والفكري لمؤسسات المجتمع المدني؟
3- ما الرؤية المقترحة لتطوير التعليم الثانوي الفني المصري من خلال تفعيل دور مؤسسات المجتمع المدني؟

أهداف البحث

تحديد آليات وسبل تطوير التعليم الثانوي الفني بالاستفادة من مؤسسات المجتمع المدني, من أجل تحويل المدارس الفنية إلى وحدات إنتاجية تعليمية تعمل في إطار الاستثمار في رأس المال البشري للمساهمة الفعلية في تنفيذ خطط التنمية الاقتصادية, وفتح مجالات مختلفة أمام خريجي تلك المدارس سواء بالالتحاق بالكليات العلمية, أو سوق العمل.

أهمية البحث

تنبع أهمية البحث من خلال:

المشكلة التي يتعامل معها, في ظل اهتمام الدولة المستمر بالنهوض والارتقاء بالتعليم النوعي الفني لكونه عنصرًا أساسيا لتحقيق التقدم والتنمية, وتزويد الطلاب بالمهارات والمعارف اللازمة لمتطلبات سوق العمل في العصر الراهن على أسس علمية وعملية. ومحاولة البحث لفت انتباه القائمين على منظومة التعليم الثانوي الفني المصري بضرورة الاستفادة من مؤسسات المجتمع المدني لتحسين وتطوير تلك المنظومة بما يحقق التنمية المنشودة. التزامن مع سياسية الدولة لتطوير منظومة التعليم ككل وفق رؤية التنمية المستدامة 2030.

حيث يحتل التعليم الفني والتدريب المهني في الاستراتيجية المستقبلية "رؤية مصر 2030، مساحة كبيرة ضمن محور الأهداف الاجتماعية، وتم تغيير اسم مدارس التعليم الفني الجديدة (نظام التعليم المزدوج) لتصبح مدارس التكنولوجيا التطبيقية يحصل فيها الطالب على شهادة التكنولوجيا التطبيقية نظام الثلاث سنوات، حيث يوجد 55% من خريجي الشهادة الإعدادية في مدارس التعليم الفني، البالغ عددها 1300 مدرسة على مستوى الجمهورية. ومن ثم قد يسهم هذا البحث في تقديم رؤية مقترحة تساعد على تطوير التعليم الثانوي الفني, والارتقاء بمستوى الخريجين والمشاركة في توفير متطلبات سوق العمل, والحد من التحديات التي تواجه التعليم الفني بمصر.

منهج البحث

تقتضي طبيعة البحث استخدام المنهج الوصفي, والذي يقوم بالدراسة الوصفية التحليلية لواقع التعليم الثانوي الفني بمصر, ومؤسسات المجتمع المدني, بغرض تحديد الأدوار التي يمكن لمؤسسات المجتمع المدني القيام بها لتطوير التعليم الثانوي الفني بمصر, ووضع رؤية مقترحة لتفعيل دور مؤسسات المجتمع المدني للنهوض بالتعليم الثانوي الفني.

مصطلحات البحث

المجتمع المدني (Civil Society):

يتكون مصطلح المجتمع المدني من كلمتين: الأولى المجتمع Society وهو مجموعة من الأفراد المتشاركين في فترة زمنية, تجمعهم خصائص مشتركة تميزهم عن غيرهم. والثانية مدني Civic وتعني المشاركات الفردية أو المجتمعية غير الحكومية .

وعرفه قنديل(2008, ص47) بأنه: العقد الاجتماعي بين الدولة من جانب والمجتمع من جانب أخر, بهدف تحقيق أهداف ومصالح مشتركة تعود بالنفع على الفرد والمجتمع, ولتحقيق الاتساق الداخلي والترابط المجتمعي.

وعرف بأنه المصدر الرئيسي الذي تدور فيه الأعمال الجماعية التطوعية حول المصالح والأغراض والقيم المشتركة, وهو ما يميزه عن غيره من الصور الاجتماعية في الدولة, ولا يهدف إلى ربح مادي, بل يسعى لتحقيق التنمية المشتركة(تقرير التنمية البشرية,2008, 4).

وعرفه تيستر(Tester,2014) بأنه رمز لفئات اجتماعية تهدف إلى تحولات عميقة في مختلف المجالات, بتوفير تعبئة لمجهوداتهم وأفكارهم بصورة تطوعية غير ربحية(P 23).

وعرفه وايت (Whyte,2019) بأنه رأس المال الاجتماعي, والمكمل للسلطة التنفيذية والتشريعية, ويهيئ الظروف الضرورية؛ من أجل ازدهار التنمية والديمقراطية, والعدالة الاجتماعية التي قد تحيد عنها المؤسسات الربحية(P 95).

كما يشير مصطلح المجتمع المدني إلى كل أنواع الأنشطة التطوعية التي تنظمها الجماعات حول مصالح وقيم وأهداف مشتركة، وبالتالي يمثل المجتمع المدني شبكة كثيفة من الجماعات والشبكات والروابط التي تصل بين الفرد والدولة الحديثة. وأصبح هذا التعريف

الحديث للمجتمع المدني مكونًا للخيوط الرئيسة للتنظير الليبرالي والديمقراطي المعاصر. بالإضافة إلى خصائصه الوصفية؛ حيث يحمل مصطلح المجتمع المدني سلسلة من التطلعات والمضامين الأخلاقية والسياسية، فتحقيق مجتمع مدني مستقل هو شرط مسبق ضروري لديمقراطية صحية، وغيابه أو تراجعه النسبي غالبًا ما يُستشهد به كسبب ونتيجة لأمراض اجتماعية سياسية معاصرة مختلفة **(مجلس الوزراء. مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار)**.

واعتمد البنك الدولي تعريف المجتمع المدني: بأنه مجموعة واسعة من الفئات المجتمعية, والتي لها حضور في الحياة العامة، وتعبِّر عن اهتمامات وقيم أعضائها أو غيرهم، على أساس الاعتبارات الأخلاقية, أو الثقافية, أو السياسية, أو العلمية, أو الدينية, أو الخيرية. لذلك يشير المجتمع المدني إلى مجموعة واسعة من المنظمات: المجموعات المجتمعية المختلفة في الفكر والمتشابهة في الهدف(البنك الدولي, 2016, ص 53).

وقد حمل مصطلح المجتمع المدني عددًا من الدلالات المختلفة في تاريخ الفكر السياسي، حيث كان معناه الأصلي في الفكر الغربي مختلفًا إلى حدٍّ ما عن وضعه الحالي، فبالنسبة للمؤلف الروماني «شيشرون»، فإن المجتمع المدني يشير إلى مجتمع سياسي يحكمه سيادة القانون، ويتميز بدرجة من التمدن، وقد غيَّر بعد ذلك مفكرون أوروبيون هذا الاستخدام المفاهيمي خلال القرنين: السابع عشر والثامن عشر؛ مما أدى إلى اكتساب المجتمع المدني مجموعة مختلفة من الدلالات. لكن هناك نمطًا مختلفًا من الأفكار بشأن المجتمع المدني، تجلّى في الفكر الألماني في القرن التاسع عشر، حيث فصل المجتمع المدني عن الدولة، واعتبر الاثنين منفصلين وربما متناقضين (Kaviraj ,2001 ,P 13).

من خلال ما سبق يتضح أبعاد المجتمع المدني في: كونه فئات من المجتمع لتحقيق المصالح الخاصة بهم, وأنها تطوعية, وفي شكل منظم, يسهم في حل المشكلات, والمشاركة لتحقيق التنمية بتعبئة الأفراد داخل المجتمع وفق سياسات ورؤى مستقبلية تدعمها الديمقراطية, والعدالة الاجتماعية.

مؤسسات المجتمع المدني (Institutions of civil society):

عرفها سعيد (2022) بأنها كل أنواع الأنشطة التطوعية التي تنظمها الجماعات حول مصالح وقيم وأهداف مشتركة، وبالتالي يمثل المجتمع المدني شبكة كثيفة من الجماعات, والشبكات والروابط التي تصل بين الفرد والدولة الحديثة (ص 61).

وعرفها سليمان (Solomon,2023) بأنها مجموعة من المنظمات غير الحكومية وغير الهادفة إلى الربح, ولها حضور في الحياة العامة، وتعبِّر عن اهتمامات وقيم أعضائها، على أساس الاعتبارات الأخلاقية, أو الثقافية, أو السياسية, أو العلمية, أو الدينية, أو الخيرية(P 63).

وعرفها بينكني(Pinckney, 2022) بأنها مجموعة واسعة من المنظمات غير الحكومية، والنقابات العمالية، والمنظمات الخيرية، والمنظمات الدينية، والجمعيات المهنية غير الربحية, وتهدف إلى مشاركة المنظمات الحكومية بالنهوض بالمجتمع (P 94).

كما عرفه تيستر (Tester, 2014) بأنها مجموعة المنظمات ذات القيم والأعراف التي يقبلها المجتمع, وتركز على العمل التطوعي, والنهج التشاركي في إطار ديمقراطي؛ بهدف تحقيق التنمية والنهوض بالمجتمع (P 12).

ويلاحظ تركيز التعريفات السابقة على المسئولية المجتمعية لمؤسسات المجتمع المدني, والسعي للمشاركة في التنمية, والبعد عن الربح المادي, وترابطها بالمؤسسات المجتمعية الأخرى, وتعزيزها للعمل التطوعي, والمساهمة في بناء الإنسان, وتعزيز مبادئ الديمقراطية في المجتمع.

وعليه تُعرَّف مؤسسات المجتمع المدني إجرائيا: بأنها مؤسسات نظامية قانونية ذات تنظيم مستمر, لا تهدف, إلى ربح بل إلى تحقيق النفع العام, وتشارك في التنمية والحياة العامة من منطلق المسئولية المجتمعية, والإيمان بالمبادئ الديمقراطية, ولها إدارة مستقلة تشارك في بناء الإنسان والمجتمع.

التعليم الفني (Technical education):

يحظى التعليم الثانوي الفني باهتمام عالمي؛ لما له من دور حضاري, واقتصادي على كافة المجتمعات وفي كل المجالات, ولما له من أثر بارز في إعداد وتوظيف واستغلال الثروة البشرية, ويعد بوابة الاطلاع على المهارات الفنية والتكنولوجية؛ لذا هناك العديد من التعريفات التي تناولته, منها:

عرفه عبدالله (2022) بأنه نظام تعليمي صمم لإعداد الطلاب لسوق العمل, ويعد نظاما من برنامج التعليم الثانوي, لتقديم الكفايات في القطاعات والمجالات المختلفة(ص 197).

وعرفه رازكوف (Razzokov, 2022) بأنه نظام تعليمي نظامي غير مرتبط بمرحلة تعليمية أو فئة محددة, ويهدف إلى تزويد طلابه بالمعارف والمهارات والكفايات اللازمة لدخول سوق العمل, والمشاركة في عملية الإنتاج والخدمات في كافة القطاعات, والاستغلال الأمثل للثروة البشرية, وإثقال قدراتهم وإمكاناتهم الثقافية والمهارية (P 1161).

وعرف بأنه مجال من أربعة مجالات تحتل الأولوية في برنامج اليونسكو الخاصة بالتعليم, جنبا إلى جنب مع مجالات محو الأمية وتطوير المعلمين, وخطط التعليم على مستوى القطاع, ويعتبر التعليم التقني والمهني جزءًا لا يتجزأ من مبادرة التعليم للجميع, ولا سيما التعليم القائم على توفير المهارات الحياتية؛ بهدف تعزيز النمو الاقتصادي والمساهمة في الحد من الفقر(اليونسكو, 2013, 5).

وعرفه مراد(2017) بأنه أحد مسارات التعليم الثانوي متعدد مدة الدراسة به, ويهدف إلى تزويد الأفراد بالمعارف والمهارات والاتجاهات اللازمة لتأهيلهم للدخول إلى سوق العمل (ص 161). وعرفه عبدالرحمن (2020) بأنه ذلك النوع من التعليم الذي يهدف إلى إكساب الفرد قدرا من الثقافة والمعلومات الفنية والمهارات العملية التي تمكنه من إتقان أداء عمله, وتنفيذه على الوجه الأكمل, وينقسم التعليم الفني إلى ثلاثة أنواع زراعي, وصناعي, وتجاري(ص229).

كما عرفته (استراتيجية اليونسكو لتطوير التعليم الفني المهني 2022–2029) بأنه: مصطلح شامل يشير إلى جوانب العملية التعليمية التي تشمل التعليم العام المعرفي والثقافي, بالإضافة إلى التقنيات المهارية العملية المتعلقة بالمهن المختلفة في القطاعات الاقتصادية والاجتماعية (Unesco Strategy, 2022-2029 ,4).

من خلال استقراء التعريفات السابقة تتضح مجموعة من المرتكزات التي قام عليها التعليم الثانوي الفني منها: إتاحة التعليم للجميع, وتوفير برامج عالية الجودة توفر فرص تعلم مدى الحياة, وتلبية احتياجات سوق العمل, ومواجهة الفقر والبطالة, والربط بين التعليم وسوق العمل, والاستثمار الأمثل للثروة البشرية, والتركيز على الجانب الثقافي والمهاري, والعائد الإنتاجي العلمي لخريجي التعليم الثانوي الفني. كما تتحدد الأبعاد التي يرتكز عليها التعليم الفني المهني الاقتصادية والاجتماعية:

فالأبعاد الاقتصادية تتمثل في الاستثمار الأمثل للموارد البشرية المؤهلة للعمل والتدريب, كما يوفر الكوادر العلمية القادرة على البحث والابتكار والاختراع والاستفادة من التطور التقني لتحسين مستوى المعيشة, والقضاء على البطالة كأحد المشكلات الاقتصادية والاجتماعية معا, وزيادة الدخل القومي. بينما تركز الأبعاد الاجتماعية على تنمية قدرات الفرد الذهنية, ومواجهة المشكلات الاجتماعية بتنمية القيم الأخلاقية والاجتماعية, بتخفيف الضغوط النفسية والاجتماعية, مما يسهم في تحقيق الاستقرار الأمني المجتمعي.

ويمكن تعريف التعليم الثانوي الفني إجرائيا: بأنه أحد مراحل التعليم الثانوي, والذي يهدف إلى إكساب الخريجين قدرا من الثقافة والمعرفة, والمهارات الفنية العملية التي تمكنهم من القيام بعملهم على أكمل وجه, وإتقان مهارات ومتطلبات العصر, للمساهمة في تحقيق التنمية الشاملة المستدامة للدولة.

وفي ضوء التعريف الإجرائي يمكن تحديد أبعاد التعليم الثانوي الفني, منها: أنه جزء لا يتجزأ من نظام التعليم العام في الدولة, أنه وسيلة للإعداد لميدان العمل الفعلي, وجانب من جوانب التعلم مدى الحياة في ظل متطلبات العصر, الإعداد للمواطنة المسئولة في ظل الاهتمام بالتنمية المستدامة, أداة عملية للحد من الفقر والبطالة من خلال الاهتمام بتحسين مستوى الخريجين, تعزيز الشراكة المجتمعية بين قطاعات الدولة المختلفة في ضوء رؤية تنموية شاملة.

مخطط البحث:

سار البحث وفق المحاور والعناصر التالية:

أولا: ملامح التعليم الثانوي الفني المصري.

ثانيا: مؤسسات المجتمع المدني بمصر.

ثالثا: الرؤية المقترحة لتطوير التعليم الثانوي الفني المصري من خلال تفعيل دور مؤسسات المجتمع المدني.

وفيما يلي عرض ما سبق:

الإطار النظري

أولا: ملامح التعليم الثانوي الفني بمصر

يعد التعليم الفني الطريق الرئيسي لاكتساب الخبرات العلمية اللازمة للحياة العملية على مر العصور التاريخية؛ فهو الرافد الذي يمد الدولة بخريجين متخصصين في المجالات الفنية

التي تحتاجها القطاعات المختلفة, وله دور مهم في تنمية البلاد؛ لذلك يحظى بمزيد من الاهتمام, فهو من الآليات التي تساهم في مواجهة البطالة، وتحقيق وزيادة القدرة التنافسية للاقتصاد, ويسهم في تحقيق التنمية الشاملة.

1- التعليم الثانوي الفني بمصر النشأة والتطور

تعود جذور التعليم الثانوي الفني بمصر إلى النصف الأول من القرن التاسع عشر, في عهد محمد على باشا (1805-1848) الذي أسس أول مدرسة للتعليم الثانوي النوعي؛ بغرض تخريج الفنيين والمتعلمين اللازمين لسد حاجات البلاد في فترة بناء الدولة الحديثة, ومن هذه المدارس مدرسة الزراعة (1830) بشبرا الخيمة ونبروه, ومدارس المهندسخانة(1831) بشبرا, ومدارس الملاحة والري (1833) في الإسكندرية وبولاق ...إلخ, وكانت رغبته توفير الأيدي العاملة المدربة, وتحقيق نهضة اقتصادية تمكنه من المشاركة في السوق العالمية, وكانت تحتوي هذه المدارس على الجانبين: المعرفي الثقافي والمهاري العملي؛ حيث أنشأ بها ورشًا للخراطة والحدادة والنجارة والطباعة والنسيج...إلخ؛ بهدف تحقيق النهضة الاقتصادية الشاملة (عبدالكريم, 1938,ص ص 340-355).

وفي عهد الخديوي إسماعيل باشا (1863-1879) استمر الدعم لمدارس الثانوية الفنية؛ حيث جاء الخديوي إسماعيل بفكر مماثل لجده محمد على للنهوض بالاقتصاد المصري؛ وخاصة الصناعات الاستخراجية والتحويلية, وعلى رأسها النسيج, والزيوت, والصابون, والسكر, والمعادن بشتى أنواعها, وغيرها من الصناعات...إلخ, فتوسع في إنشاء المدارس الثانوية الفنية في القاهرة والإسكندرية, وبولاق, مع إرسال البعثات التعليمية للاطلاع على كل جديد في الدول الأوربية, وفي نهاية عهده ظهرت العديد من المدارس الفنية النوعية المتخصصة الحكومية والخيرية, ومدارس للصم والبكم, والعميان, وكان نظام الدراسة بها ثلاثة سنوات(الأيوبي, 1923,ص ص 222-236).

وبعد ثورة 1952 نال التعليم الفني اهتماما كبيرا من قبل الحكومة المصرية, في الفترة بين (1961-1970), صدرت العديد من القرارات الحكومية لإنشاء وتنظيم المدارس الثانوية الفنية بمختلف أنواعها بهدف تخريج إيدٍ عاملة مدربة منها القوانين أرقام 22 و261 و262 لسنة 1956, و90 و91 و92 لسنة 1957, و23 لسنة1958, و27 لسنة 1962 والقرارين

الجمهوريين رقمي 2287 و2288 لسنة 1962, وقانون 75 لسنة 1970؛ حيث أصبحت تلك المدارس في السلم التعليمي المصري المسئولة عن إعداد العامل الماهر الفني (حماد, 1993, ص 162).

وفي الفترة التي تلت فترة السبعينيات وبداية الثمانينيات عانى التعليم الفني من تأخر شديد؛ نتيجة سياسة الانفتاح الاقتصادي, والخصخصة التي تسببت في تدني الصناعة المصرية, وتراجع الطلب على التعليم الفني, وظهرت بعد التغيرات الاجتماعية والمشكلات التي واجهت الدولة المصري كالفقر والبطالة, مما دعا الحكومة المصرية في فترة التسعينيات إلى محاولة النهوض بالتعليم الفني مرة أخرى, بغرض مواجهة المشكلات الاجتماعية, والاقتصادية, ومن أهم هذه المشروعات مشروع مبارك كول.

ويعد هذا المشروع بداية للنهوض بالتعليم الفني المصري, وجاء هذا المشروع بدعوى من الرئيس مبارك 1991 والذي دعا إلى حدوث شراكة مجتمعية بمشاركة قطاعات الأعمال والإنتاج بالدولة, وبالتعاون مع دولة ألمانيا لتقديم الدعم الكامل للتعليم الفني المصري, وتم إنشاء وحدة تنفيذية للمشروع في سبتمبر 1993, وبدأ التنفيذ الفعلي عام 1995مع بداية مشروع مدينة العاشر من رمضان, والتي تلاها بعض المدن الصناعية. وقد ركز هذا المشروع في المقام الأول على توفير الأيدي العاملة للصناعة المصرية, والتخلي عن العمالة الأجنبية, ومواجهة المنافسة العالمية للاقتصاد المصري, ومواجهة المشكلات الاقتصادية والاجتماعية التي واجهت البلاد, وتحقيق مشروع تعليمي مزدوج بين العلمي المعرفي يومين بالمدارس, والعملي المهاري أربعة أيام بالتدريب الميداني, ومع ذلك ظل التعليم الفني شكليا لم يحقق الثمار المرجوة منه(علي؛ وآخرون, 2019, ص 341).

وبعد ثورة 25 يناير انتهجت الدول المصرية سياسة جديدة للنهوض بالتعليم الفني, باعتباره أحد الدعائم الأساسية للاقتصاد المصري, وتحقيق الرؤية التنموية لمصر 2030, وهدفت الاستراتيجية النهوض به؛ نتيجة لزيادة الطلب على خدمات التعليم والتدريب؛ لتوفير الأيدي العاملة المدربة لسوق العمل المحلي والإقليمي, وتمكين المتعلمين المتدربين من متطلبات سوق العمل, وتحقيق التنمية المهنية المستدامة, والربط بين المؤسسات التعليمية وسوق العمل؛

لذا قامت الحكومة المصرية بالعديد من الخطوات الإصلاحية للتعليم الفني, منها(استراتيجية التعليم الفني, 2022 ,ص ص 4-9):

- زيادة عدد الملتحقين بالتعليم الثانوي الفني؛ حيث تخطى عدد الطلاب 2,10 مليون طالب.
- تم الاتفاق على محاور الاستراتيجية (استراتيجية التحول للتعليم الفني الجديد), والبدء في تنفيذها في 2018 بدعم فني من ثلاثة شركاء تنمية (دولة المانيا- والوكالة الأمريكية للتنمية الدولية- والاتحاد الأوربي).
- وضع محاور الاستراتيجية قيد التنفيذ الداخلي من خلال: إنشاء هيئة مستقلة لضمان الجودة والاعتماد للتعليم الفني التقني والتدريب المهني ETQAAN, وإنشاء وحدة مركزية بالوزارة لدعم الجودة في المدارس الفنية CEQAT, وإنشاء وحدة تابعة للوزارة لمتابعة خطط التطوير والإصلاح بتنفيذ الاستراتيجية TERO, والسعي إلى اعتماد 1300 مدرسة فنية و120 برنامجًا فنيًا من قبل هيئة إتقان الجودة بحلول 2030, وتدعيم مفهوم الجدارت في التعليم الفني.

وباستقراء التطور التاريخي للتعليم الفني المهني تتضح أهميته في تحقيق النهضة الاقتصادية منذ فترة محمد علي والفترات التي تلتها؛ حيث يعد التعليم النوعي ركيزة أساسية في التنمية الاقتصادية, وربط التعليم بسوق العمل وتوفير احتياجاته, كما أن من السبل الأساسية لتطويره تحقيق الشراكة المجتمعية, والانفتاح على العالم الخارجي للاستفادة؛ من خبراتهم في تطوير التعليم النوعي؛ خاصة وأنه يواكب التطورات العالمية في الاعتماد على المهارات الحياتية والتعلم المستمر, ودوره في مواجهة المشكلات المجتمعية التي يعاني منها المجتمع المصري كالفقر والبطالة, وهجرة العقول بحسن الاستثمار الأمثل للثروة البشرية.

وبالرغم من الفترة الزمنية الطويلة التي شهدت تطور التعليم الثانوي الفني؛ وخاصة في الفترة الأخيرة؛ إلا أن ما تم إنجازه على أرض الواقع مازال محدود جدا وغير قادر على تحقيق النهضة الاقتصادية الكبرى للدولة, وتوفير متطلبات سوق العمل في ظل المتغيرات المتسارعة العالمية, ولعل ذلك بسبب المعوقات الاجتماعية, والاقتصادية التي تواجه التعليم الثانوي الفني؛ مما يتطلب تقديم الدعم الكامل لتلك المنظومة؛ وخاصة من المؤسسات المجتمعية الإنتاجية

والخدمية, وعلى رأسها منظمات المجتمع المدني؛ نظرا لكثرة المنظمات المدنية به, وقدرتها على تقديم الدعم الكامل لنجاح تلك المنظومة المهمة في الدولة.

2- التعليم الثانوي الفني في التشريعات المصرية

يعد التعليم الثانوي الفني بمثابة المدخل الأساسي للتنمية الاقتصادية, بالإضافة إلى مساهمته في تحقيق أهداف التنمية المستدامة بقطاعات الإنتاج والخدمات, وتوفير المتخصصين؛ حيث أخذ على عاتقه مسئولية إعداد المتخصصين في كافة المجالات, وتوفير متطلبات سوق العمل من المتدربين على أسس علمية؛ لذا حظى باهتمام كبير في التشريعات المصرية عبر العصور المختلفة بشأن التعليم الفني.

فقد قامت الدولة بإلغاء القوانين أرقام(22 و261 و262) لسنة 1956, و(90 و91 و92) لسنة 1957, و(23) لسنة1958, و(27) لسنة 1962 والقرارين الجمهوريين رقمي (2287 و2288) لسنة 1962, وتم إصدار قانون(75) لسنة 1970 بشأن التعليم الفني والذي نشر بالجريدة الرسمية في عدد 37 بتاريخ 10 سبتمبر 1970م والذي نص في المادة (1) على" الارتقاء بإعداد الطلاب عقليا وجسميا وخلقيا واجتماعيا وقوميا بقصد إعداد المواطن الاشتراكي المدرك لواجباته نحو ربه وأسرته ووطنه وإنسانيته جمعاء, وتزويدهم بالقدر المناسب من الدراسات التي من شأنها الوصول بهم إلى مستوى الفنيين والعمال المهرة في المجالات الفنية المختلفة" (قانون 75 لسنة 1970م). وقد حدد هذا القانون أهداف التعليم الفني ومراحلة الدراسية في المادة(2), وفق ما تتطلبه المرحلة الراهنة؛ حيث يعد التعليم الفني أحد الركائز الأساسية الداعمة للخط التنموية الاقتصادية للدولة.

وقد تم تطوير هذه القوانين في ثمانينيات القرن العشرين؛ فقد نصت المادة (30) في قانون 139 لسنة 1981 على أن " يتم القبول في التعليم الثانوي الفني نظام الثلاث سنوات بعد الحصول على شهادة إتمام الدراسة بمرحلة التعليم الأساسي". وتنص المادة (38) من نفس القانون على أن " يتم القبول في التعليم الثانوي الفني نظام الخمس سنوات الحاصلين على شهادة إتمام الدراسة بمرحلة التعليم الأساسي". والمادة (39) من نفس القانون على أن تحدد أقسام الدراسة بنظام السنوات الخمس وفقا لمتطلبات خطط التنمية على مستوى الدولة(وزارة التربية والتعليم, القرار الوزاري,1981, ص 5).

بالإضافة إلى المادتين (1) و(2) من القرار رقم 32 لسنة 2013 الصادر بشأن تعديل المناهج للمدارس الفنية نظام السنوات الثلاث والخمس لمواد ثقافية علمية, وأخرى مهاريه فنية بما يتناسب مع طبيعة وقدرات الطلاب (وزارة التربية والتعليم, القرار الوزاري,2013, ص 3).

كما نصت المادة (20) من الدستور المصري بأن تلتزم الدولة بتشجيع التعليم الفني والتقني والتدريب المهني وتطويره, والتوسع في أنواعه كافة, وفقا لمعايير الجودة العالمية, وبما يتناسب مع احتياجات سوق العمل (الدستور المصري, 2014,ص 7).

يلاحظ تركيز التشريعات المصرية عبر العقود الخمسة الماضية على تنظيم الدراسة في التعليم الفني بين ثلاثة سنوات وخمسة, ويلتحق به كل من أتم الشهادة الإعدادية, والعمل على التوسع فيه وتطوير المناهج, ومواكبة معايير الجودة العالمية.

ومن ثم يتضح الاهتمام المتزايد بالتعليم الثانوي الفني؛ لما له من أهمية كبيرة في إعداد الثروة البشرية والارتقاء؛ بها لمواجهة مختلف صور التحديات والمتغيرات, بالإضافة إلى دوره كأحد المؤسسات التعليمية في المجتمع وله دور تربوي وتعليمي, ويشترك مع الأسرة في تكوين القيم والاتجاهات الإيجابية لدى الطلاب بما يتماشى مع عادات وتقاليد المجتمع المصري, ودوره في دعم المؤسسات الإنتاجية والخدمية بالمجتمع, وتحقيق الأمن الاجتماعي والفكري لطلابه, الأمر الذي يدعو إلى ضرورة التفكير في كيفية تحديثه وتطويره, وتعزيز مشاركة المؤسسات المجتمعية للارتقاء به, وعلى رأسها منظمات المجتمع المدني.

3- فلسفة التعليم الثانوي الفني بمصر

توجد علاقة وثيقة بين الفلسفة والتربية فهما وجهان لعملة واحدة, فالفلسفة تركز على الجانب النظري والأفكار العقلية, وتهتم التربية بالتطبيق, ومن ثم هناك علاقة وثيقة بينهما, فلا فكر بلا تطبيق, كما أن التطبيق يسبقه نظريات وأفكار؛ لذا تعتمد فلسفة التعليم الثانوي الفني على الجانب المعرفي والمهاري, لتخريج أجيال قادرة على مواكبة متطلبات سوق العمل, بالإضافة إلى أن فلسفة التعليم تشتق من أهداف المجتمع وسياساته, وتعود الجذور الفكرية لنشأة التعليم الثانوي الفني بمصر لتحقيق أهداف معينة, ومن ثم يمكن أن تحدد في: المساهمة في زيادة الناتج القومي, الاهتمام بالتعليم المستمر من أجل التنمية الشاملة, وإعداد أجيال قادرة على توفير متطلبات المؤسسات الإنتاجية والخدمية, والاستجابة للمتغيرات المتسارعة وفق متطلبات

بيئة العمل, وإكسابهم القدرات المعرفية والمهارية لمواجهة التحديات المستقبلية, وعلى رأسها الثورة الصناعية الرابعة, وتوفير الفنيين المدربين؛ ليتمكنوا من الانخراط في العمل, وتوفير التعليم للجميع وتحقيق مبدأ تكافؤ الفرص, والاستثمار في التعليم, ومواكبة أهداف منظمة اليونسكو ومركز التدريب التقني والمهني, وتحقيق التنمية الشاملة في كل المجالات, بما يتوافق مع الرؤية التنموية لمصر 2030, والخطة الاستراتيجية لوزارة التربية والتعليم2022.

وتتبلور فلسفة التعليم الثانوي الفني بمصر من خلال استراتيجية التعليم الفني الجديد في مصر 2022 لتطوير وتحسين التعليم الثانوي الفني بالتركيز على جانبين أساسيين: الأول: تنمية الجانب الثقافي أو الثقافة العلمية, والثاني: تنمية الجانب الفني أو المهني؛ مراعاة لتحقيق التوازن بين الجانب المعرفي والمهني العلمي, وتوفير احتياجات سوق العمل (استراتيجية التعليم الفني الجديد في مصر,2022, ص 9). واستراتيجية التنمية المستدامة رؤية مصر 2030, والتي تركز على تحسين جودة نظام التعليم الفني والتدريب بما يوافق النظم العالمية, وإتاحة التعليم للجميع دون تمييز, وتحسين تنافسية نظم ومخرجات التعليم الفني والتدريب(استراتيجية التنمية المستدامة رؤية مصر, ص 151).

خاصة وأن التعليم الثانوي الفني يتميز عن غيره من مرحل الثانوية العامة, والثانوية الأزهرية؛ إذ يعد مرحلة منتهية ليست انتقالية للتعليم العالي, بل تؤهل الخريجين للانخراط في سوق العمل مباشرة بما يمتلكه من مهارات فنية, تواكب متطلبات سوق العمل, مما يسهل وضوح رؤيته وفلسفته العملية العلمية, وتجعله اكثر قدرة على المساهمة في تحقيق التنمية الشاملة.

وخلاصة القول إن فلسفة التعليم الثانوي تهدف إلى الارتقاء بمستوى التعليم والتدريب وتطويره المستمر, وفقا لاحتياجات سوق العمل, ومتغيرات العصر, مع ما يتلاءم مع المعايير الدولية المهنية والأخلاقية لدعم خطط التنمية الشاملة, وتركز على الوعي بأهمية الثروة البشرية, وضرورة التعلم المستمر مدى الحياة, ومن ثم تدعيم قدرة التعليم الفني على تعزيز قدرة الدولة ومؤسساتها على مواجهة المشكلات الاجتماعية والاقتصادية والتي تتمثل في البطالة, أهدار رأس المال البشري, توفير متطلبات سوق العمل, تخريج أجيال تمتلك المهارة والخبرة الفنية, تدعيم قدرات مؤسسات الإنتاج على المنافسة المحلية والعالمية...إلخ.

4- أهداف التعليم الثانوي الفني

يعد التعليم الفني قاطرة التنمية, وأحد الأدوات الرئيسية لتحقيق التنمية الشاملة المستدامة, وداعما أساسيا في نجاح الخطط الاستراتيجية للدولة؛ لذا يمكن عرض بعض أهدافه, فيما يلي:

فقد أكد شرودر (Schröder,2019) على أن للتعليم الفني مجموعة من الأهداف مثل: تهيئة فرص الربط بين الإعداد المهني والمعرفي الثقافي, وإتقان مهارات العمل اليدوي والتكنولوجي, وإتقان استخدام الآلات والتكنولوجيا وفق الأساليب العلمية والعملية الصحيحة, المساهمة في تحقيق التنمية الاقتصادية بشتى المجالات, وتعزيز الأمن الفكري وقواعد الأمن والسلامة المهنية, وتعزيز مبدأ التعلم مدى الحياة, والتصدي للمشكلات الاجتماعية التي تواجه المجتمعات كالفقر والبطالة (P 88).

ويرى مصطفى(2022) أن أهداف التعليم الثانوي الفني تتحدد في: تحسين مهارات قوة العمل ودعم التعلم مدى الحياة, وتزويد الطلاب بالمعارف والمهارات والكفايات المطلوبة لدخول سوق العمل, والتطابق بين العرض والطلب في سوق العمل(ص199).

كما حددت منظمة اليونسكو مجموعة أهداف للتعليم الفني تتمثل في (مركز اليونسكو الدولي,2013, 3):

- إمداد قطاعات الإنتاج والخدمات المختلفة بحاجاتها الأساسية من القوى البشرية المتخصصة المدربة.
- تزويد الأفراد الخريجين بمعطيات العصر الرقمي من اطلاع وتنمية مهارات وتوظيفها.
- توفير مناهج علمية عملية تتناسب مع التقدم التقني السريع بأنظمة دراسية متعددة ومختلفة المجالات.
- الربط بين الخبرات المهنية والمعارف النظرية, وتوظيف المهارات اليدوية بصور علمية مهنية.

كما حدد قانون التعليم المصري رقم (139) لسنة1981م أهداف التعليم الفني في: إعداد فئة من الفنيين في مجال الصناعة والمجالات الأخرى, وتنمية الملكات الفنية والمهارية

لهم, وتنمية التفكير الإبداعي المهني, والدمج بين الجانب الثقافي والمهاري, لتوفير حاجات سوق العمل المصري.

وأشارت المجالس القومية المتخصصة في المادة (31), و(35) إلى مجموعة من الأهداف التي يتبناها التعليم الثانوي الفني بمصر, منها (المجالس القومية المتخصصة, 2010, 78):

- بناء الشخصية المصرية للمساهمة في إقامة المجتمع المنتج, وتحقيق التنمية الشاملة, وإعداد عمالة مدربة وماهرة لتحقيق خطط التنمية.
- تحسين مخرجات التعليم والتدريب الفني, علميا ومهاريا بما يتوافق مع متطلبات سوق العمل المصري والعالمي.
- إعداد فئة من الخريجين القادرين على النهوض بالاقتصاد المصري في شتى المجالات, وخاصة الزراعة والصناعة والسياحة والخدمات.

وفي ظل التطورات الحديثة التي يشهدها قطاع التعليم الثانوي المصري, واهتمام الدول بالاستثمار الأمثل للثروة البشرة, وتعزيز دور التعليم كأحد الدعائم الأساسية للتنمية الشاملة المستدامة؛ لذا قامت وزارة التربية والتعليم والتعليم الفني بوضع برنامج جديد, يواكب الفكر التنموي المصري وهو برنامج جديد لتطوير التعليم الفني, ويسعى إلى تحقيق مجموعة من الأهداف, وهي: يتمحور النظام الجديد حول تحقيق العديد من الأهداف الاستراتيجية مثل التركيز على الجودة من خلال الشراكة مع هيئات الاعتماد الدولية، والتوسع في تطبيق نظام الجدارات بمدارس التعليم الفني، والحفاظ على معادلة متوازنة بين التعلم القائم على العمل والتعلم الصفي لتخريج طلاب تنافسيين ذوي شخصيات متوازنة مع أساس للمهارات، بالإضافة إلى إشراك الهيئات الصناعية لضمان أن يلبي نظام المدارس الجديد اتجاهات السوق المحلية والعالمية، وبناء الشراكات بهدف توفير قوى عاملة متطورة لتحويل مصر إلى وجهة تصنيع عالمية(موقع وزارة التربية والتعليم والتعليم الفني -https://2u.pw/KXV52q).

وبالنظر إلى أهداف التعليم الثانوي الفني نجد بعض جوانب القصور, منها: عدم وجود نظام دقيق يحقق متطلبات التنمية الاقتصادية الحديثة, وغياب التنسيق بين الوزارة المعنية به, وعدم وجود رؤية مستقبلية واضحة, وغياب دور المؤسسات الإنتاجية في صياغة الأهداف

الاستراتيجية, وغياب الإعداد المهني الجيد للخريجين بتحديد مراكز التدريب؛ مما يؤدي إلى وجود فجوة بين متطلبات سوق العمل المحلية والعالمية, ومخرجات التعليم الفني, والمتطلبات المستقبلية.

ويرى الباحث أن هناك مجموعة من الأهداف العامة للتعليم الفني تتفق عليها كل المجتمعات, وتسعى كل الدول لتحقيقها, لتحقيق التنمية الشاملة, منها: تكوين اتجاهات إيجابية لدى الطلاب تجاه العمل التقني المهاري, وتحقيق مبدأ تكافؤ الفرص من خلال إتاحة التعليم للجميع, وتعزيز قدرات ومهارات التعلم مدى الحياة, وتحرير التعليم الفني من القيود الشكلية, وغرس المبادئ العلمية والعملية والخلقية اللازمة للحياة, وتوفير التكوين العلمي المعرفي والمهاري التقني لاستكمال التعليم العالي لمن يرغب, وتهيئة الطلاب للانخراط في العمل والإنتاج وفق قدراتهم وميولهم, وتوفير الأيدي العاملة المدربة, وإعدادا القدرات البشرية وتوجيههم لاستغلال قدراتهم ومهاراتهم الفنية, وتحقيق التنمية الاقتصادية ومواجهة المشكلات الاجتماعية خاصة البطالة, وزيادة العائد الاجتماعي والاقتصادي للتعليم الفني المهني.

5- واقع التعليم الثانوي الفني المهني بمصر الكمي والكيفي

يمكن إجمالي واقع التعليم الثانوي الفني ومؤسساته بمصر في مجموعة من الحقائق على النحو التالي (مركز معلومات وزارة التربية والتعليم, إحصاءات التعليم 2022-2023م):

المرحلة	مدارس	فصول	بنين	بنات	الإجمالي	معلمون
الثانوي الصناعي	1690	29151	700109	354714	1054823 طالبًا	82422
الثانوي الزراعي	325	5599	234085	35413	269498 طالبًا	10413
الثانوي التجاري	954	17484	362826	490670	853496 طالبًا	32804
الثانوي الفندقي	145	1953	46738	25726	72464 طالبًا	2714
الإجمالي	3114	54187	1343758	906523	2250281 طالبًا	128353

جدول رقم (1) واقع التعليم الثانوي الفني المهني بمصر

من خلال استقراء الجدول السابق يتضح وجود نسبة كبيرة من الطلاب الملتحقين بالتعليم الثانوي الفني بنوعياته المختلفة, والتي تصل إلى 2 مليون و250 ألفا و281 طالبًا بنسبة

54% من جملة الثانوي المصري, وهو عدد يفوق نسبة التعليم الثانوي العام والذي وصل في تلك الإحصائيات إلى 2 مليون و124 ألف و450 طالبًا بنسبة 46%, ونسبة الذكور ما يقرب 55%, والإناث 45% مما يوضح ضرورة الاهتمام بهم؛ باعتبارهم ثروة بشرية يجب الاستثمار فيها؛ خاصة وأن تعليمهم منتهِ عند تلك المرحلة بنسبة كبيرة, ويتم التحاقهم بسوق العمل مباشرة.

كما يتضح أن نسبة التعليم الثانوي الصناعي تقترب من 51% من جملة التعليم الفني؛ حيث تصل نسبتهم إلى مليون و54 ألف و 823 طالبا؛ مما زيد ضرورة الاهتمام بتطوير التعليم الفني لتوفير أيدِ عاملة مهاريه تواكب متطلبات سوق العمل المحلي والعالمي, خاصة أن نسبة الخريجين 650 ألفًا سنويا من التعليم الثانوي كما أعلن مركز المعلومات.

وتتعدد الجهات والهيئات المعنية والمقدمة لخدمات التعليم الفني بمصر: وزارة التربية والتعليم والتعليم الفني تعليم نظامي بنسبة (77%), وتعليم غير نظامي ممثل في : وزارة القوى العاملة, ووزارة التضامن الاجتماعي, ووزارة الإسكان, وقطاع خاص بنسبة (14%), ووزارة التجارة والصناعة بنسبة (2%), ووزارة الصحة والسكان بنسبة (2%), ووزارة التعليم العالي والجامعات التكنولوجية بنسبة (5%). (استراتيجية التعليم والتعليم الفني بمصر ,2022, 3).

ونؤكد وزارة التخطيط على ضرورة تطوير التعليم الفني؛ فالبرغم من المحاولات المتواصلة لتطويره من خلال تغيير شروط القبول, وتطوير المناهج بما يتواكب مع متطلبات سوق العمل واحتياجات البيئة المحلية, وإتاحة التجهيزات وتكنولوجيا التعليم, وتطوير المدارس بإنشاء ورش عمل, ومراكز تدريب لخدمة المجتمع؛ إلا أن مخرجاته مازالت بعيدة عن توقعات الأعمال واحتياجاته على المستوى الكيفي (وزارة التخطيط والتنمية الاقتصادية, تقرير التنمية البشرية 2022/2021, ص 17).

ومن خلال واقع التعليم الفني المهني تتضح بعض الإشكاليات الخاصة به, والتي تعد معوقا للتنمية الشاملة التي تسعى الدولة لتحقيقها. منها:

- هدر الموارد البشرية, وغياب فاعليات الإنفاق العام؛ بالرغم من قيام الدولة بدعم ميزانية التعليم الثانوي, إلا أنه لم يحقق إسهامات واضحة وداعمة للتنمية الاقتصادية للدولة.

- انخفاض القدرات والإمكانات الخاصة بالتعليم الثانوي الفني, مقارنة بالتعليم الثانوي العام؛ حيث يظهر تحيز الدولة للتعليم الثانوي العام من خلال الميزانية المقررة لهما.
- صعوبة تدعيم اللامركزية في التعليم الثانوي الفني؛ ويرجع ذلك لكثرة الجهات المعنية التي يتعامل معها التعليم الثانوي المهني.
- ضعف العائد المجتمعي للتعليم الثانوي الفني المهني؛ حيث تشير الدراسات السابقة إلى أن أعلى معدل للبطالة بين المتعلمين تكون من حاملي شهادات التعليم الفني.
- ضعف العائد من الدعم الدولي للتعليم الثانوي الفني؛ حيث يعد التعليم الفني من أكثر الأنماط التي تلقت دعمًا دوليًا من خلال المنح والاتفاقيات وبرتوكولات التعاون الدولي, وفقًا لما أشارت إليه الدراسات السابقة, والاستراتيجيات الوطنية المختلفة, ومع ذلك فإن معظم الإصلاحات كانت مركزة على الجوانب الإدارية والتنظيمية؛ مما أضعف عائده المادي والإنتاجي.

6- الغرض من تطوير التعليم الثانوي الفني بمصر

يعد التعليم الثانوي الفني من الأدوات الرئيسة لتحقيق برامج التنمية المستدامة, بل قاطرة التنمية. وعليه يتمثل الغرض من تطوير التعليم الثانوي الفني بمصر في:

- إكساب الطلاب المهارات الفنية المتوافقة مع المعايير الدولية لضمان كفاءة مخرجات العلمية التعليمية ومواكبتها لسوق العمل.
- الارتقاء بمؤسسات العمل والإنتاج من خلال توفير الأيدي العاملة المدربة, التي تتوافق مع متغيرات العمل وتحديث سوق العمل.
- الاستثمار الأمثل لرأس المال البشري وفق متطلبات العصر الرقمي, ومواكبة التطورات التكنولوجية المتسارعة, من أجل اللحاق بركب الدول المتقدمة.
- تحقيق الأهداف الاستراتيجية للتعليم الثانوي الفني بما يتوافق مع رؤية الدولة التنموية, والخطط الاستراتيجية, وقيام التعليم الفني بدوره كأحد المؤسسات الاجتماعية.
- المساهمة في استقرار ونجاح المؤسسات الإنتاجية, وجذب الاستثمارات الإقليمية والعالمية بتوفير عناصر الإنتاج البشري.

- المساهمة في زيادة الدخل القومي, وتحقيق رفاهية الفرد والمجتمع.
- تغيير النظرة المجتمعية للتعليم الثانوي الفني, واحترام قيمة العمل اليدوي.
- مواكبة متطلبات السوق العالمية من تغيرات تكنولوجية, وفنية, ومهارية.
- وتوفير مجموعة من معايير الجودة العالمية التي تضمن استمرار جودة التعليم الفني المصري, وفق المتغيرات العالمية.
- تزويد الأجيال القادمة بمهارات معرفية وفنية تكنولوجية, تواكب التطورات العالمية, وعلى رأسها الثورة الصناعية الرابعة وتداعياتها المختلفة.

7- تمويل التعليم الثانوي الفني بمصر

يحتل التعليم الفني موقعا محوريا في المنظومة التعليمية, باعتباره المدخل الرئيس لقياس مدى ارتباط التعليم بسوق العمل, والنهوض برأس المال البشري لتوفير فرص الإدماج المهني, وقد تزايد الطلب عليه في الفترة الأخيرة؛ بسبب التدرج المستمر نحو اقتصاد المعرفة, والتطور التكنولوجي المتسارع. وفي ظل تلك المتغيرات تظل قضية التمويل للتعليم الفني إحدى القضايا الحاسمة, التي ترسم رؤيته, وتحدد قدراته وإمكاناته على تحقيق أهدافه. وفيما يلي عرض لمصادر تمويل التعليم الفني بمصر.

المصدر الأول: التمويل الحكومي: تتحمل الحكومة الجزء الأكبر في تمويل التعليم المصري بصفة عامة وفقا للتشريعات المصرية؛ فقد نص الدستور المصري 2014 في المادة (19) على أن " تكفل الدولة مجانية التعليم بجميع مراحله, وتلتزم بتخصيص نسبة من الإنفاق للتعليم لا تقل عن 4% من الناتج القومي الإجمالي, تتصاعد تدريجيا حتى تتفق مع المعدلات العالمية ". وتسعى الحكومة المصرية إلى الالتزام بمجانية التعليم, وتحقيق مبدأ تكافؤ الفرص والمساواة في التعليم, وتوفير تعليم يناسب قدرات كل فرد وميوله ورغباته, مع الاهتمام بتوفير احتياجات الدولة من الأيدي العاملة. وتوفر الدولة ميزانية التعليم من بعض الرسوم التي تفرض على الطلاب, والضرائب العامة, والدخل القومي لمؤسسات الدولة الإنتاجية والخدمية.

وتسعى الدولة جاهدة إلى توفير تمويل كافٍ يتناسب مع احتياجات التعليم الفني, وقادر على مواجهة مشكلاته, ومن ثم يصبح له مردود اقتصادي واجتماعي قوي, ولكن لا تحقق الميزانية هذه الآمال والطموحات؛ بسبب التغيرات الاقتصادية التي تمر بها البلاد, وبسبب قلة

الاعتماد المالي المخصص للتعليم الفني من الميزانية, إلى جانب غياب الرؤية الواضحة في وضع مشروعات التمويل, حيث تقدر نسبة التعليم الفني من الميزانية على حسب الإنفاق في الأعوام السابقة لا على حسب معدلات القيد والأداء؛ مما يقلل من فرص النمو والتطور.

المصدر الثاني: الجهود الذاتية: تمثل تلك الجهود مصدرا من مصادر التعليم الفني, وتتمثل في التبرعات المادية والعينية من بعض رجال الأعمال, والمساهمات التطوعية, أو المشاركات لبعض المنظمات المجتمعية, وبالنظر إلى تلك الجهود نجد أنها داعمة للتعليم الفني وقادرة على النهوض به؛ ولكنها غير منضبطة بصورة مستمرة؛ مما يشكل عبئًا على الدولة ومؤسسات التعليم الفني, ومن ثم يجب التنسيق الكامل بين وزارة التربية والتعليم والتعليم الفني؛ لكي تحقق تلك المساهمات أهدافها (الشنواني؛ وآخرون,2021, ص 344).

وهناك العديد من نماذج المدارس الفنية التطبيقية التكنولوجية الفنية التابعة لمنظمات المجتمع المدني, والتي تلقى أقبال شديد عليها بعد المرحلة الإعدادية, وتنافس التعليم الثانوي في مجموعها, والإقبال عليها, وهناك شروط للقبول بها كمدارس توشيبا العربي والتي تعد من التجارب المجتمعية الناجحة في مصر وخارجها, ومدارس السويدي الفنية, ومن أهم مميزات هذه المدارس توفير فرص العمل, وارتباطها بسوق العمل, والسعي الدائم لتوفير متطلباته واحتياجاته, وتعتمد هذه المدارس على التمويل الذاتي بصورة كلية, ولها العديد من الفروع في مصر.

وجديرا بالذكر أن مدارس السويدي الفنية تمنح الطالب شهادتين، شهادة الدبلوم المعتمدة من وزارة التربية والتعليم والتعليم الفني، وشهادة جدارات دولية معتمدة من فنلندا أو من الغرفة الألمانية العربية للتجارة والصناعة في مصر، وفقا لكل تخصص، كما توفر الأكاديمية أنشطة أخرى إضافية لبناء الشخصية وتنمية مهارات الطلاب المهنية، من بينها شهادة اللغة الإنجليزية المهنية المعتمدة من جامعة كامبريدج بإنجلترا(https://2u.pw/PyHjRvd).

المصدر الثالث: القروض والمنح الخارجية: وتتمثل في مجموعة القروض والمنح والمبادرات التي تقدمها الهيئات والدول الكبرى للدول النامية, وتهدف إلى مساعدة تلك الدول على النهوض بالتعليم, لتحقيق أهدافها الاقتصادية (الشنواني, 335), وبالرغم من دور هذه القروض والمنح في دعم التعليم الفني وتطويره, إلا أن لها العديد من السلبيات التي تؤثر على الدولة ككل؛ حيث تتحمل الدولة سداد تلك القروض وفوائدها؛ مما يوثر على ميزانية الدولة في

السنوات التالية ويحملها أعباء إضافية, بالإضافة إلى وجود بعض القروض والمنح الموجهة, والتي قد تحمل في طياتها سياسات واتجاهات تؤثر على الدولة بصورة أخرى؛ قد تتحمل الأجيال القادمة أعبائها.

ومن ثم يتضح أهمية الاعتماد على الذات في بناء القدرات البشرية الداعمة للتنمية الاقتصادية, واستراتيجيات التنمية, فإن كانت الحكومات تضع السياسات والاستراتيجيات المستقبلية للنهوض بالمجتمع, فعلى كل المؤسسات والمنظمات المجتمعية المشاركة في آليات التنفيذ؛ خاصة وأن التعليم مسئولية مجتمعية, ولا يمكن للحكومة في ظل تلك التحديات العالمية مواجهتها بمفردها, وعليه, ضرورة مشاركة منظمات المجتمع المدني في توفير الدعم الكامل للتعليم الفني, وخاصة التمويل.

8- معوقات التعليم الثانوي الفني بمصر

من خلال استعراض الإطار النظري والدراسات السابقة يمكن عرض بعض المعوقات التي تواجه التعليم الثانوي الفني بمصر في الآتي:

- عزوف غالبية الطلاب المتميزين وأولياء الأمور من المستويات الاقتصادية والاجتماعية المرتفعة على الالتحاق بالتعليم الثانوي الفني؛ نتيجة للنظرة المجتمعية المتدنية من قبل المجتمع للتعليم الفني.
- غياب الدوافع الشخصية والعلمية للطلاب وأولياء الأمور, بل والمعلمين للالتحاق بالتعليم الثانوي الفني؛ نتيجة نقص الإنفاق, ولغياب الشراكة المجتمعية, ودور المؤسسات الإنتاجية في المساهمة في تدعيمه.
- ضعف الإعداد المهني الجيد للمعلمين, بالإضافة إلى ضعف برامج التنمية المهنية, وقصور التخطيط المستقبلي لهم, وعدم وجود التحفيز المادي والمعنوي لاستمرار التعلم مدى الحياة وتحقيق تنمية مهنية عالية.
- تهالك البنية التحتية للمدارس الفنية؛ نتيجة لضعف التمويل, وغياب الرؤى المستقبلية لتوفير الاحتياجات العلمية والتكنولوجية لها.
- غياب التنسيق لتطوير التعليم الفني الثانوي, وعدم وجود هيئة واحدة للتعامل معه؛ نتيجة لكثرة الجهات المعنية بالتعامل معه من قبل العديد من الوزارة المختلفة,

وغياب قانون تشريعي واحد ينظم العمل في التعليم الثانوي الفني مما يعوق برامج التطوير والتحديث.

- غياب التنسيق والربط بين منظومة التعليم الفني ومؤسسات الإنتاج في الدولة؛ مما يؤدي إلى وجود فجوة بينهما, وعدم القدرة على توفير متطلبات سوق العمل, وزيادة المشكلات الاجتماعية, والهجرة الخارجية, وعدم المساهمة في التنمية الشاملة.
- وجود عجز في المدارس الفنية خاصة في المعلمين, والمدربين من ذوي الكفاءات والمهارات العالية.
- غياب معايير الحوكمة في معظم مدارس التعليم الفني؛ مما يؤدي إلى التخبط وعدم المشاركة الفعلية في تحقيق الرؤى والتصورات الإصلاحية له.
- ضعف منظومة الجودة لعدم وجود معايير قياسية خاصة به من قبل هيئة ضمان الجودة والاعتماد؛ مما يؤدي إلى عدم القدرة على التقدم وضمان القدرة على المنافسة المحلية والإقليمية.
- الاعتماد شبه الكلي على التمويل الحكومي من ميزانية الدولة, ومن ثم عجز الميزانية المقررة للتعليم الفني على توفير احتياجاته الأساسية, وبالتالي عدم قدرته على المشاركة في التنمية الاقتصادية, وتحقيق الرؤية التنموية المصرية, وليصبح تعليمًا عديم الجدوى, ومكلفًا للدولة.
- ضعف الموارد المالية المخصصة للبحث العلمي لتطوير التعليم الفني بمصر.
- ضعف شديد في برامج الأنشطة العملية الفعلية داخل المدارس الفنية؛ مما يؤدي إلى غياب المهارة الفنية اليدوية, والتي تعد أساس التعليم الفني المهني.

وقد أوضحت استراتيجية التنمية المستدامة رؤية مصر 2030 بعض التحديات التي تواجه التعليم الفني الثانوي منها(استراتيجية التنمية المستدامة, ص ص 154-155):

- ندرة المعلمين في بعض التخصصات, وضعف كفاءات توزيعهم.
- إغفال قانون إلزام الاعتماد في فترة محددة؛ مما يقلل جودة التعليم الفني.
- تدهور النظرة المجتمعية للعمل المهني والفني.
- التفاوت في التغطية الجغرافية والنوعية للمدارس الفنية.

- ضعف نظم التقويم والمتابعة والحوافز؛ مما يؤدي إلى سوء الجودة في مستوى التعليم الفني.
- الاحتياج إلى الترابط والتكامل بين التعليم الفني والتدريب المهني, والاتجاهات التعليمية الأخرى.
- تفاوت التوزيع للمدارس ومراكز التدريب وفقا للعوامل الجغرافية واحتياجات الصناعة.
- ضعف المناهج التعليمية والتدريبية وعدم تحديثها وتكاملها.
- محدودية استعداد المدارس ومراكز التدريب للاعتماد.
- محدودية قدرة هيئة ضمان الجودة للقيام بدورها في الاعتماد.
- غياب هيئة قومية موحدة لاعتماد المؤهلات, وإعطاء الرخصة المهنية للخريجين.
- تضاؤل الجدوى الاقتصادية والتربوية من الحصول على الاعتماد.
- غياب الدور الرقابي على المناهج التعليمية والتدريبية, وضعف الإلزام بتطويرها.
- ضعف القوانين الملزمة بالحصول على رخصة مزاولة المهنة للخريجين.
- ضعف التمويل وقلة مصادره؛ مما يؤدي إلى نقص الإمكانيات المادية المتاحة للمؤسسات التعليمية, ونقص عدد المدارس الفنية, ومراكز التدريب.
- عدم ملاءمة مهارات الخريجين لمتطلبات سوق العمل.
- غياب خطة واضحة تربط احتياجات سوق العمل بمتطلبات التعليم والتدريب المطلوبة؛ مما يؤدي إلى ضعف الارتباط بين التعليم الفني والتدريب.
- ضعف الكفاءات المهنية لبعض المعلمين, وتدهور البنية التحتية لمعظم المدارس.

وقد أكدت (استراتيجية اليونسكو 2022-2029) على أن هناك مجموعة من التحديات التي تواجه التعليم الفني المهني في القارة الإفريقية والشرق الأوسط, منها: نقص البيانات الخاصة بالتعليم الفني, صعوبة تحديد مؤشرات التقييم وفق المعايير العالمية, تحريف التعليم الفني عن مكانته الاجتماعية والاقتصادية باعتباره أقل أهمية من أشكال التعليم الأخرى, عدم وضوح الرؤية المستقبلية للتعلم الفني, تقاسم الوزارات المختلفة المسئولية في سياسة التعليم الفني ومن ثم صعوبة تطويره, وتحديد المسئولية, نقص التمويل المخصص له من ميزانية الدولة, نقص المدربين المتخصصين, الاعتماد على التلمذة الصناعية التقليدية, تجاهل احتياجات سوق

العمل ومتطلبات العصر, غياب دور الشراكة المجتمعية, عدم ربط المناهج بالمهن والاتجاهات والقضايا الصناعية الحديثة, توفير تدريب مهني غير ملائم للظروف الاجتماعية والاتجاهات الاقتصادية؛ لذا يصبح عديم الجدوى (Unesco Strategy, 2022-2029 , P19).

ويلخص الباحث أهم معوقات النهوض بالتعليم الفني المصري فيما يلي:

مدخلات التعليم الفني: حيث يلتحق بالتعليم الفني كل من أنهى مرحلة الشهادة الإعدادية, ويلتحق به الطلاب ذات الدرجات المنخفضة والتي لا ترتقي للالتحاق بالتعليم الثانوي العام, فيصبح النظرة العامة لهم على أنهم الأقل جودة وفي المستوى التعليمي.

حجم التعليم الفني: يعد التعليم الفني أحد مراكز الاستقطاب للطلاب بعد نهاية المرحلة المتوسطة الأولى (الشهادة الإعدادية) ويستقبل التعليم الفني كما اشارات استراتيجية التعليم الفني الجديد بمصر 2022, ومركز التعبئة العامة والاحصاء أن عدد الطلاب المقيدين به عام 2023/2022م نظامي وغير نظامي حوالي 2,250,000 مليون طالب, داخل أكثر من 3114 مدرسة على مستوى الجمهورية, ويمثلون 54% من جملة طلاب الثانوي بمصر, وهو عدد كبير عند تخرجهم وهم لا يمتلكون مهارات تأهلهم لسوق العمل, مما يزيد من ضرورة التطوير والتحديث له.

أمكانيات التعليم الفني: لم يحصل التعليم الفني على رعاية كاملة من الدولة مقارنة بالثانوي العام, وذلك لعدة أسباب منها نظرة الدولة للتعليم الفني أنه منفذ لتحقيق تكافؤ الفرص داخل الدولة, وتنفيذ للنصوص التشريعية بها, كما تنظر له الدول أنه وسيلة لتخفيف الضغط على مؤسسات التعليم العالي, وليس أحد مؤسسات الإعداد والتأهيل, ويتضح ذلك من خلال معدل الإنفاق على التعليم الفني مقارنة بالتعليم الثانوي العام, وحجم التجهيزات, واهتمام الإعلام به, بالإضافة إلى ضعف التطوير والتحديث بالمباني والمنشآت التابعة له, وعدم توفير التجهيزات الخاصة بنوعية التعليم الزراعي والصناعي ...إلخ, ومعظم المنح التي تدفع له تختص به الوزارات لتطوير منشآتها باعتبارها مشرفة عليه, مما يضعف من مخرجاته, وضعف مشاركته في التنمية الاقتصادية.

مخرجات التعليم الفني: في ظل ضعف مستوى الملتحقين وفق شروط القبول, وضعف الإمكانيات التي يتمتع بها التعليم الفني, يصدر التعليم الفني إلى المجتمع أعداد كبيرة كل عام تتجاوز مئات الألوف مفتقدين التدريب والتأهيل, وغير قادرين على الالتحاق بسوق العمل, مما

يترك آثار اقتصادية واجتماعية داخل الدولة, ويعرقل مشروعات التنمية, ويصبح الخريجين أحد الأعباء التي تضاف إلى على الدولة.

الاختلاف حول مسمياته: فمنذ سنوات قلائل لم يكن هناك مسمى واضح لهذا النوع من التعليم في معظم البلدان العربية, فهناك حالة من التخبط في مسمياته ما بين تعليم فني, وتقني, ومهني, وبالتالي عدم وضوح الهدف منه, وفيما يلي نوضح الفروق بينهم:

التعليم الفني: هو نوع من التعليم الذي يهدف إلى إكساب الفرد قدرا من الثقافة والمعلومات الفنية والمهارات العملية الأكاديمية التي تمكنه من إتقان أداء عمله، وتنفيذه على الوجه الأكمل. ويعد هذا المسمى هو الأكثر شيوعا بمصر منذ نشأته, كما أنه يحمل في طياته وأهدافه التعليم التقني والمهني ولكن بصورة أكاديمية نظرية أكثر منها عملية علمية؛ لذا يفتقد الطلاب الجانب التطبيقي مما يجعل سنوات التعليم التي يقضيها الطلاب في المدارس الفنية أهدار للمال العام لأنها لم تحقق الأهداف المرجوة منها.

والتعليم التقني: هو نوع من التعليم يهدف إلى تزويد الطلاب بالمهارات والمعرفة اللازمة للعمل في مجالات تقنية محددة مثل تطوير البرمجيات أو تقنية المعلومات أو الهندسة الكهربائية, ويتواجد في المدارس الفنية والمعاهد التقنية مثل التأهيل الصحي والصناعي.

والتعليم المهني: هو شكل من أشكال التعليم الذي يُعد الأشخاص للوظائف التي تعتبر عملية وليست أكاديمية في المقام الأول, وغالبًا ما يتضمن مجموعة معينة المهارات، ويتم تدريسه عادةً في المدارس التجارية والكليات التقنية وكليات المجتمع.

يتضح مما سبق حجم التحديات التي تواجه التعليم الفني المهني, وتجعله عديم الجدوى في التنمية الاقتصادية التي تسعى إليها الدولة, وعدم القدرة على مواكبة الخطط الاستراتيجية للتنمية الشاملة, وعجزه عن توفير متطلبات السوق المحلي, ويزيد من المشكلات الاقتصادية والاجتماعية, بل قد يصبح التعليم الفني والخريجين عبئا على الدولة؛ مما يزيد من ضرورة الاهتمام به, والعمل على تطويره؛ ليصبح ذا فاعلية اقتصادية واجتماعية داخل الدولة؛ ولكن يتضح أن التعليم الفني لا يمكن النهوض به من قبل الحكومة ووزارة التربية والتعليم والتعليم الفني فقط؛ خاصة في ظل ما تمر به الدولة من ظروف اقتصادية تجعلها غير قادرة على النهوض به بمفردها, وفي ظل الاتجاهات العالمية بتعدد مصادر التمويل والإشراف على التعليم

الفني؛ مما يزيد من أهمية مشاركة منظمات المجتمع المدني باعتبارها مؤسسات اجتماعية وشريكًا أساسيًا في مشروعات النهضة والتنمية.

ثانيًا: مؤسسات المجتمع المدني بمصر

1- مفهوم مؤسسات المجتمع المدني

شهد مفهوم مؤسسات المجتمع المدني تحولات عديدة, واختلفت تعريفاته ودلالاته تبعا للمراحل التاريخية التي مر بها, والتي وظفت تلك المؤسسات والجهود وفق احتياجات المجتمع ومتطلباته في تلك الفترة التاريخية؛ حيث تعود الجذور التاريخية لتلك المؤسسات إلى حضارات الشرق الأدنى القديم, وقد شهدت مراحل تطور في توظيفها وفهم مضامينها. ومن هذه التعريفات ما يلي:

يرى روزا (Ruzza, 2021) أنها منظمات غير حكومية تتعدد أنشطتها المختلفة, والتي أصبحت تمثل قطاعًا ثالثًا في الدولة بين المنظمات الحكومية والقطاع الخاص, وتمثل قطاعًا تنمويًا ذا طابع خاص وفق رؤية دولية شاملة(P 13).

وعرفها سلام (2017) بأنها: مجموعة الأنشطة والفعاليات والمنظمات والهيئات ذات الهدف التطوعي, وتسمح للمواطنين بالقيام بدور فعال في تطوير المجتمع, والمساهمة في التنمية الشاملة (ص 162).

وعرفتها منظمة الأمم المتحدة (2020) أنها: مجموعة من المنظمات غير الحكومية أو الجمعيات الدينية والروحية والنقابات العمالية والمنظمات الخيرية ومنظمات المجتمعات المحلية, ومؤسسات القطاع الخاص الخيرية (https://2u.pw/rCfl5).

وفي نفس الاتجاه يعرفها تقرير التنمية البشرية (2022/2021) بأنها شكل من أشكال الحياة الاجتماعية المتضمنة بين الأفراد والدولة, ومن ثم تضم مجموعة متنوعة من الهيئات والمنظمات والأحزاب السياسية, والنقابات العمالية النشطة التي تهدف للمشاركة في صنع سياسات التنمية على كافة المستويات المجتمعية(ص32).

ويرى هيجل أن المجتمع المدني هو مجتمع "الحاجة" الذي يتحرك فيه الأفراد للإشباع حاجاتهم ورغبتهم بكل حرية, كما يتوسط الأسرة والمجتمع؛ حيث يقوم بدور الوسيط بينهما لتحقيق احتياجات الفرد وتحقيق الاكتفاء الذاتي (قنديل, ص 49).

وذكر جون لوك أن فكرة المجتمع المدني ترتبط بالعقد الاجتماعي المشروط والذي يضمن حرية الفرد, ورفع القيود, وتعزيز المشاركة المجتمعية, وحق الدولة بالإشراف وضمان الحرية, والمسئولية والمشاركة المجتمعية؛ حيث ترتبط إرادة المجتمع المدني بإرادة الدولة فهناك اتساق بينهما لتحقيق الأهداف المجتمعية المنشودة(قنديل, ص 48).

ومن ثم يتضح تركيز المفاهيم السابقة لمؤسسات المجتمع المدني على بعض المرتكزات, وهي: أهمية تلك المؤسسات فهي الضلع الثالث في تطوير وبناء الاقتصاد الوطني للدولة؛ لما لها من دور داعم في المجالات والأنشطة المختلفة داخل المجتمع, وتركز على العمل التطوعي, وتتبنى رؤية تنموية شاملة مما يعزز المشاركة المجتمعية, كما أنها منظمات غير حكومية للتأكيد على نشر الديمقراطية, وتوزيع المسئولية التنموية, وتعتمد على مشاركة الأفراد؛ مما يعزز قيمًا إيجابية لدى أفراد المجتمع كالمواطنة, والانتماء, والولاء ...إلخ, فضلا عن وجود اتساق بين أهداف المجتمع المدني والدولة فلا صراعات ولا خلافات بل دعم ومشاركة وحرية تضمن النهوض بالمجتمع في شتى المجالات.

2- مؤسسات المجتمع المدني بمصر: نشأتها ومراحل تطورها

تعود فكرة المجتمع المدني إلى فجر التاريخ في الحضارة المصرية القديمة؛ حيث ظهرت أدواره في صورة فردية داخل القرى والمدن المصرية, ومن ثم انطلقت بشكل كبير لتأخذ صور تجمع واتحاد بين الأفراد في المجتمع, وكان لها العديد من الأدوار التي تقوم بها داخل المجتمع كحماية القرى والمدن من خطر الفيضان, والمشاركة في صد الأعداء والغزاة, والمشاركة في التعليم الديني والمهني...إلخ, وكانت كل هذه الصور عملًا تطوعيًا بدون ربح مادي, وكان لهذه الأعمال أثر بالغ في زيادة الترابط المجتمعي, وتحقيق الوحدة الداخلية, بل بناء الحضارة المصرية القديمة (مهران,1989 , ص ص 76- 81).

وفي العصر الحديث تزايد دور المجتمع المدني خاصة في الفترة بين (1840-1912), وهي الفترة التي شهدت تدخل الأجانب بمصر, وظهور المدارس التبشيرية الأجنبية, وزيادة الاستثمارات الأجنبية في شتى المجالات؛ فظهر دور المجتمع المدني من خلال الأدوار الأهلية الذاتية, وبدعم من الحكومة المصرية كالجمعيات الخيرية التي أنشئت في تلك الفترة للحفاظ على الهوية العربية الإسلامية, وعلى رأسها الجمعية الخيرية الإسلامية, والتي أنشئت عام 1878في عهد الخديوي إسماعيل, لتعليم أبناء الفقراء ولمواجهة تلك المدارس الأجنبية

(الأيوبي, 244–246), وغيرها من الجهود الذاتية في مجال الصناعة كنقابة العمال التي أنشئت عام 1911م على يد محمد فريد, والمدارس الليلية لمواجهة قانون دانلوب التعليمي بمصر , وغيرها من الأدوار الوطنية السياسية التوعوية, والصحية, والصناعية, والتجارية التي قام بها أفراد المجتمع المدني لنهوض بالمجتمع المصري في تلك الفترة العصيبة (قنديل, 2000,ص ص 14–17).

ولقد كان لتلك الأدوار دور بارز في كافة المجالات السياسية, والاجتماعية, والتعليمية, وكانت كل هذه الأدوار فردية وغير نظامية مؤسسية, إلى أن جاء التشريع المصري فيل دستور مصر 1923م بالاعتراف بالمجتمع المدني وبدأت تظهر منظماته, وبعد ثورة 1952م تم حل كل الأحزاب المصرية, والجمعيات المدنية؛ نتيجة لرغبة الحكومة في فرض السيطرة الكاملة عليها(الجباس,2000, 43, 2000 ؛ أبو الفضل,2004, ص 63).

وذكر قنديل أن ظهور منظمات المجتمع المدني بمصر في القرن التاسع عشر قد ارتبط بظهور الحركات الوطنية في مصر والبلاد العربية أمثال جمال الدرين الأفغاني, والشيخ محمد عبده, وأحمد عرابي, ومصطفي كامل, فقد كان ظهورها بدافع وطني(ص57).

ومن ثم نستخلص عوامل ظهور المجتمع المدني بمصر , منها: ظهور الوعي المجتمعي الوطني, الحراك الفكر والثقافي نتيجة وصول المؤثرات الغربية إلى مصر والبلاد العربية, والارتباط الوطني والشعور بالولاء والانتماء, والارتباط بفكرة الإصلاح والمشاركة المجتمعية, ودعم فكرة الحقوق المدنية, وحماية حقوق الإنسان الاجتماعية والثقافية, وتعزيز فكرة التضامن الاجتماعي, والمسئولية المجتمعية, ولا شك أن هذه العوامل تعد من المبررات الحالية لدعم دور منظمات المجتمع المدني للمشاركة في النهضة التنموية التي تسعى إليها الدولة في الفترة الحالية.

وبعد تلك الفترة قامت الحكومة المصرية بوضع تشريعات بإنشاء تلك المؤسسات, وتحدد أدوارها من خلال بعض القوانين, منها: قانون رقم (32) لسنة 1964م ووفق اللائحة التنفيذية لهذا القانون والتي نشرت بالجريدة الرسمية الثلاثاء 22 مارس1966, والتي نصت على شرعية إنشاء مؤسسات المجتمع المدني وتحديد أدوارها وتنظيمها, ثم عدل بقانون رقم (153) لسنة 1999م وفق الاتفاقيات الدولية التي وقعتها مصر بتلك الفترة, والذي نشر بالجريدة الرسمية للدولة مايو 1999م وسعى إلى تطوير أداء تلك المؤسسات المدنية في ظل الاتجاهات العالمية

في تلك الفترة, وتم تعديله بقانون (84) لسنة 2002م , وإن كان هناك بعض المآخذ على هذا القانون الذي جاء مقيدا لنشاط تلك المؤسسات.

ثم جاء دستور 2014م والذي كفل حرية عمل منظمات المجتمع المدني في نص المادة (75) من الدستور, والتي نصت على حرية ممارسة العمل الأهلي، ثم صدور اللائحة التنفيذية لتنظيم ممارسة العمل الأهلي رقم(149) لسنة 2019م, والتي نشرت في الجريدة الرسمية للدولة 11 يناير 2021م، والتي تعد نقلة نوعية للمجتمع المدني في مصر, وتدعم مبدأ المشاركة المجتمعية أمام كل المؤسسات المجتمعية, والتي وصل عددها ما يقرب من 58 ألف جمعية عام ٢٠٢١، وهو العدد الأكبر داخل الدول العربية. ورغم هذا العدد الكبير من الجمعيات لكن العديد منها يكاد يفتقر إلى الحضور على أرض الواقع، أو غير مقنن، وهو ما دفع الدولة إلى التفرقة بين الجمعيات الأهلية النشطة, والجمعيات الأهلية غير النشطة التي تُقدَّر بنصف العدد الكلي. وبالرغم من عراقة التجربة وعمقها، فإن المجتمع المدني لم يحقق أهداف التنمية المجتمعية كاملة (مجلس الوزراء, مركز دعم واتخاذ القرار: https://www.idsc.gov.eg) .

ويقسم البنك الدولي منظمات المجتمع المدني على النحو التالي(2011,33, Godet):

- مؤسسات خدمية, والتي تعد وسيلة أساسية لعملية التنمية.
- مؤسسات دعوية, وهي مؤسسات سياسية اجتماعية, تنشر الوعي السياسي والاجتماعي, وتروج لقضايا معينة.
- مؤسسات اجتماعية, تركز على الاهتمام بشرائح وفئات معينة من المجتمع كالأطفال والمرأة, وكبار السن, والأيتام...إلخ.
- مؤسسات مهنية, والتي تهدف إلى تلبية حاجات وخدمات بعض المهن والأفراد العاملين بها أو المتقاعدين عن الخدمة.

وتجدر الإشارة إلى أن مؤسسات المجتمع المدني بمصر تتكون من: الجمعيات الأهلية, والنقابات المهنية والعمالية, والأحزاب السياسية, وجمعيات ورجال الأعمال, والغرف التجارية والصناعية, ونادي القضاه, والمنظمات غير الحكومية. وعليه يمكن تصنيفها من حيث الأهمية إلى منظمات تنموية إصلاحية, ومنظمات تنويرية, ومنظمات تقويمية, لذا تتعد وتتنوع

الأدوار التي تقوم بها تلك المنظمات في المجتمع, ويتوقع المجتمع منها الكثير من المشاركات الفاعلة التي تسهم في تحقيق الأهداف التنموية الشاملة.

ومن ثم يمكن تصنيف مؤسسات المجتمع المدني في مصر إلى :

- مؤسسات تنموية: تلك المؤسسات التي تهتم بدعم الاقتصاد المصري عن طريق دعم المشروعات الاقتصادية, وعلى رأسها المشروعات الصغيرة, وتوفير الخدمات الإنتاجية؛ وخاصة برامج التنمية البشرية والتدريب والتأهيل لسوق العمل.
- مؤسسات حقوقية: تلك المؤسسات التي تهتم بنشر قيم الديمقراطية, والدفاع عن حقوق الإنسان كالطفل والمرأة والمعاقين وغيرها من القضايا الحقوقية.
- مؤسسات الخدمات والرعاية الاجتماعية: وتعد هذه المؤسسات الأكثر انتشارًا بمصر, وتهتم بمجالات الصحة والتعليم والثقافة ومحاربة الفقر والبطالة, وتقديم الدعم للأسر والفئات المهمشة في المجتمع.

ومن خلال هذا التصنيف يظهر دور تلك المؤسسات بقوة في قدرتها على تقديم الدعم للتعليم الثانوي الفني المهني, لخصائصه الاجتماعية والاقتصادية والحقوقية؛ خاصة وأن تلك المؤسسات خدمية وغير ربحية في المقام الأول.

3- خصائص مؤسسات المجتمع المدني

توجد مجموعة من الخصائص المشتركة المميزة التي قامت عليها منظمات المجتمع المدني, منها:

- المؤسسية؛ حيث تتمتع تلك المنظمات ببناء مؤسسي, يلائم طبيعة المجتمع الذي تنِشأ به, فهي نسيج من المجتمع يتكون من مجموعة من الأفراد التي تجسدها.
- الاستقلالية؛ لأنها تنشأ بصورة مستقلة بعيدة عن المؤسسات الحكومية, تهدف المشاركة للنهوض بالمجتمع, وتخضع لتشريعات الدولة ولا تتعارض معها.
- تطوعية, حيث تركز على العمل التطوعي بدون أجر؛ مما يزيد من غرس قيم ومبادئ تحمل المسئولية, والمواطنة, والانتماء...إلخ.
- طوعية حيث تتم المشاركة بها وفق إرادة تامة للأفراد للنهوض بالمجتمع دون إجبار.

- غير ربحية, من أهم خصائص تلك المنظمات أنها لا تسعى للربح المادي, بل تعمل من منطلق المسئولية المجتمعية, والمشاركة في التنمية, عكس المؤسسات الخاصة.
- غائية؛ حيث تسعى تلك المنظمات إلى تحقيق أهداف مشروعة ووفق تشريعات المجتمع التي تنتمي إليه, انطلاقا من المسئولية المجتمعية, والدور التشريعي الذي قامت من خلاله.
- التنوع؛ حيث تتنوع المجالات التي تقوم بها تلك المنظمات من سياسية, واقتصادية, وثقافية, وتربوية, وتوعوية...إلخ.
- الشفافية؛ من أهم خصائص منظمات المجتمع المدني الشفافية والوضوح, أي يصبح كل شيء معلنًا في برامجها, وأهدافها, وسياستها, مما يزيد من فاعليتها داخل المجتمع.
- الاستمرارية, تسهم تلك المنظمات في تحقيق التنمية الشاملة وفق خطط وأهداف معلنة تحقق مبدأ الاستدامة؛ حيث تتضمن مجموعة من الاستراتيجيات التنموية المتنوعة المتوازنة داخل الدولة.

كما يتميز المجتمع المدني بعدد من الخصائص، مثل قدرة المنظمات على التعاون والعمل معًا والمشاركة، وبالتالي، يختلف جوهر المجتمع المدني عن القطاعين الرئيسين الآخرين في المجتمع، العام والخاص، كما أن المجتمع المدني قادر على التكيف مع آمال واحتياجات ورغبات المواطنين، بالإضافة إلى مواكبة التغيرات في البيئة المحيطة. ويؤدي عدم وجود واجبات أو وقوع مسؤوليات رسمية على عاتق المجتمع المدني إلى تسهيل الإصلاحات، وتعزيز قدرته على الاستجابة لمتطلبات المجتمع. بالإضافة إلى حرية الإبداع والابتكار في ظل المجتمع المدني؛ حيث تُقدَّم الأنشطة والخدمات المنتجة للأعضاء والعملاء في إطار روح غير ربحية، كما أن أحد الأركان الأيديولوجية المهمة للمجتمع المدني هو الطبيعة الخيرية لأنشطته. وهناك سمة خاصة أخرى ترتبط بالمجتمع المدني تتمثل في الجمع بين الأشخاص العاديين والمهنيين. كما أن دور المجتمع المدني يشمل رفع مستوى الوعي بقضايا المجتمع وتحدياته، وبناء القدرات من خلال توفير التعليم والتدريب، وتقديم الخدمات لتلبية الاحتياجات المجتمعية، ومختلف أنواع

القضايا، مثل: التعليم والصحة, والغذاء والإسكان, والرياضة ورعاية المسنين (**مجلس الوزراء. مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار**).

4- تنظيمات المجتمع المدني بمصر:

يتكون المجتمع المدني المصري من نسيج داخلي, يتألف من تنظيمات خدمية مختلفة الأدوار, من أهمها ما يلي :

الجمعيات الأهلية:

تعد الجمعيات الأهلية من أكثر المنظمات انتشارا بمصر, وأقدم منظمات المجتمع المدني والتي تعود إلى الحضارة المصرية القديمة, وتعتمد على تقديم الخدمات المجتمعية, وتركز على الجانب التطوعي والخدمي غير الربحي. وتتمتع بقدر كبير من الاختلاف عن باقي المؤسسات في المجتمع المدني؛ حيث لا تهتم بفئة معينة كرجال الأعمال, أو مجال معين كالنقابات العمالية, ولا فكر بعينه كالأحزاب السياسية, وتقدم خدمات في كل المجالات.

وترجع البداية الحقيقية للجمعيات الأهلية بمصر من الناحية التشريعية إلى دستور 1923م والذي حث على التوسع في العمل الأهلي التطوعي المنظم في المادة (21), والتي نصت على أن: يحق للشعب إنشاء الجمعيات التي لا تتعارض مع القانون, وتعمل في ظل القانون, ولخدمة المواطنين (دستور مصر والسودان, المتاح على موقع https://2u.pw/t3Liz4). وللجمعيات الأهلية أدوار تربوية متعددة, مثل: تقديم الدعم المادي للأسر غير قادرة على التعليم, توفير بعض المتطلبات التعليمية لبعض المدارس, والقيام بالأعمال التطوعية ببرامج محو الأهمية, وتوفير برامج تدريبية, وتأهيلية للشباب, والمشاركة في رسم السياسات التعليمية ...إلخ.

الأحزاب السياسية:

تعود الجذور التاريخية للأحزاب السياسية بمصر إلى عام 1907م على يد مصطفي كامل, والذي يعرف بعام الأحزاب المصرية, ويشير مفهوم الأحزاب إلى مجموعة من الأفراد متباينين في الأفكار والآراء السياسية. وتقوم بالعديد من الأدوار داخل المجتمع كالمشاركة في صنع واتخاذ القرار السياسي في الدولة, وإثراء الحياة الديمقراطية وإضفاء الشرعية على الحكم, والمشاركة في رسم السياسات المستقبلية للدولة في شتى المجالات.

وترجع بداية الحياة المدنية للأحزاب السياسية من بداية قانون 1977م, وتزايد دورهم المجتمعي مع تطور الحياة السياسية بمصر, من خلال المادة رقم (74) والتي نصت على أن " للمواطنتين الحق في تكوين الأحزاب السياسية بإخطار ينظمه القانون".

وللأحزاب السياسية دور مؤثر في إصلاح العملية التعليمية بالمناقشة النظرية لقضايا التعليم, والعملية برسم السياسات وتقديم الدعم المادي وغير المادي للمدارس ولمنظومة التعليم ككل, بالإضافة إلى دعم الأسر الفقيرة في المناطق الهامشية والنائية (جوهر؛ جمعة, 2010, ص 419).

النقابات المهنية:

تعد النقابات المهنية من المنظمات المدنية التي تعود إلى 1912م على يد محمد فريد, وكان الهدف منها تقديم الدعم للحرف البسيطة, ومواجهة السياسات الاستعمارية في تلك الفترة, ومع مرور الوقت أصبح لكل مهنة نقابة خاصة بهم تدافع عن حقوقهم, وتسعى لرفع كفاءتهم ومستواهم الاجتماعي, وتزايد دورها بنص المادة (77) من الدستور المصري 2014, والذي حدد أدوارها الاجتماعية؛ حيث نصت على أن " ينظم القانون إنشاء النقابات المهنية وإدارتها على أساس ديمقراطي، ويكفل استقلالها ويحدد مواردها، وطريقة قيد أعضائها، ومساءلتهم عن سلوكهم في ممارسة نشاطهم المهني، وفقاً لمواثيق الشرف الأخلاقية والمهنية. ولا تنشأ لتنظيم المهنة سوى نقابة واحدة. ولا يجوز فرض الحراسة عليها أو تدخل الجهات الإدارية في شئونها، كما لا يجوز حل مجالس إدارتها إلا بحكم قضائي، ويؤخذ رأيها في مشروعات القوانين المتعلقة بها".

ولهذه النقابات بعض الأدوار التعليمية؛ حيث تقدم الدعم المادي للأفراد غير القادرين على استكمال التعليم من أبناء تلك النقابات, وعقد ندوات وحفلات لنشر برامج التوعية بالقضايا التعليمية, وتقديم حلول لها, وتقديم مطبوعات تسهم في توفير الدعم المادي لمنظومة التعليم, وعقد حفلات ورحلات يعود عائدها للمؤسسات التعليمية...إلخ, وخاصة نقابة المعلمين التي تقدم الدعم الكامل للمعلمين(Lansbury, 2015,P 23).

رجال الأعمال:

تعد رجال الأعمال أحد صور المجتمع المدني والتي ظهرت في القرن العشرين, وتهدف إلى حماية المصالح الشخصية, وتحقيق المكاسب المادية, وانطلاقا من المسئولية المجتمعية ظهر لرجال الأعمال الدعم الكامل لمنظومة التعليم؛ وخاصة التعليم الفني المهني بتوفير دورات تدريبية وبرامج تأهيلية للخريجين لتوفير الأيدي العاملة, وتقديم المساعدات المادية للمدارس وتوفير كافة التجهيزات الدراسية, وتنفيذ المشروعات الدراسية والمباني الإضافية للمدارس, وتوفير مراكز تدريبية للخريجين أثناء وبعد الدراسة, بالإضافة إلى نشر التوعية المجتمعية تجاه التعليم الثانوي الفني, وتقديم التبرعات الخاصة بالمدارس الفنية ...إلخ. والجدير بالذكر أن مصر كانت من أولى الدول التي استجابت للبرنامج الإنمائي للأمم المتحدة, وقامت بإنشاء الشبكة المصرية الاجتماعية, والتي تهدف إلى مساهمة الشركات الوطنية في مشروعات التنمية الاقتصادية والاجتماعية؛ التزاما بمبادئ الميثاق العالمي للأمم المتحدة بأن يكون لهذه الشركات دور اجتماعي واقتصادي داخل الدولة من خلال الضرائب المفروضة عليهم (فهمي, 2015, 185).

5- مصادر التمويل للمجتمع المدني:

هناك أنواع وأشكال متعددة ومتنوعة للتمويل في منظمات المجتمع المدني, قد يكون منها منح عينية مادية, أو تبرعات محلية من الأشخاص والشركات والمؤسسات المحلية والتي تقوم بتوفير منح أو هبات أو عطايا لهذه المؤسسات؛ لوجود علاقات اجتماعية واقتصادية مرتبطة بينها, أو بتوفير التمويل الذاتي عن طريق قيام بعض المنظمات بتوفير مجموعة من الأنشطة والخدمات الاجتماعية والاقتصادية التي يقوم بها أفراد تلك المنظمات, أو من خلال إعانات حكومية أو إعفاءات ضريبية لبعض رجال الأعمال والشركات, والتي تقوم بدور رئيسي في تشجيع مؤسسات المجتمع المدني على القيام بالدور الإيجابي لخدمة المجتمع, بالإضافة إلى وجود بعض التمويل والمنح الأجنبية بهدف تحقيق التنمية, وهذا النمط من التمويل يكون عليه بعض المحاذير نتيجة لحمله بعض الأفكار الأيديولوجية الخارجية, والتي ترفضها بعض الحكومات في الدول النامية.

6- الأدوار التعليمية لمؤسسات المجتمع المدني:

تزايد الاهتمام بمنظمات المجتمع المدني وأدوارها المختلفة منذ نشأتها, وتضاعف الاهتمام بها؛ نتيجة للمتغيرات الاقتصادية والسياسية التي يشهدها المجتمع المصري في الوقت الراهن, ومن خلال الدراسات التي تناولت تلك المنظمات يمكن أن نحدد الدور التعليمي الذي يمكن أن تقوم به وتسهم في تحقيق التنمية الشاملة, منها: تقوم بعض المنظمات بالمساهمة في بناء بعض المدارس وتجهيزها؛ مع خضوعها لرقابة مستمرة, بالإضافة إلى توفير خدمات تعليمية لغير القادرين من أبناء المجتمع, ودعم المبدعين والمبتكرين, والمشاركة في إعداد بعض البرامج التعليمية الخاصة والعامة, والمشاركة في حل القضايا المجتمعية التي تعوق العملية التعليمية, والمساهمة في إصلاح سياسة التعليم, وبرامج إعداد المتسربين في التعليم, وأطفال الشوارع, ورعاية الأيتام بالتنسيق مع وزارة التربية والتعليم, ودعم التعليم الفني بتوفير التجهيزات الخاصة بالمدارس, والمشاركة في تطوير الخدمات التعليمية في المناطق النائية التي تفتقد للدعم الحكومي الكامل.

كما يمكن لمنظمات المجتمع المدني أن تقوم بدور كبير في إتاحة فرص التعليم غير الرسمي, والتعليم المجتمعي, ومحو الأميه خاصة للنساء في المناطق الريفية, كما يمكن أن تقوم بدور محوري في توفير خدمات التعليم للأطفال في سن مبكرة, بالإضافة لدورها في إصلاح السياسات التعليمية, وتعزيز الحق في التعليم. وقد أشارت رؤيه مصر 20 30 في الهدف الرابع لمؤسسات المجتمع المدني إلى دورها في توفير تعليم جيد, يرتكز على تحسين حياة الناس وتحقيق التنمية المستدامة, وتحقيق تقدم جوهري في كل مراحل العملية التعليمية, وزيادة معدلات الالتحاق بالدراسة, خصوصا الفتيات في المناطق النائية البعيدة.

لذا تعد منظمات المجتمع المدني الضلع الثالث في البناء المجتمعي بعد المؤسسات العامة والخاصة, بالإضافة إلى دورها في توسيع قاعدة المشاركة المجتمعية, ومواجهة الآثار السلبية الناتجة عن التغيرات المجتمعية, وترسيخ قيم الديمقراطية, واللامركزية, وتدعيم التربية المدنية, ومبادئ الديمقراطية والوعي السياسي, ونشر السلم المجتمعي, وتدعيم بروتوكولات التعاون المحلية والدولية, ونشر الوعي المجتمعي بضرورة المشاركة في العملية التعليمية, والمساهمة في تطويرها, وتغيير النظرة المجتمعية لمنظومة التعليم الفني الثانوي.

وبالرغم من الأهمية الكبيرة لتلك المؤسسات إلا أن قراءة الماضي والحاضر منذ نشأتها يوضحان أن العلاقة بينها وبين منظمة التعليم بصفة عامة غير ثابتة, بسبب عدم الوضوح في العلاقة بينهما؛ نتيجة سيطرة بعض الأشخاص والأفكار السياسية على تلك المؤسسات, وغياب الرؤية الكاملة لدورها في تطوير التعليم بصفة عامة, وغياب الأجواء الديمقراطية في انتخاباتها, خاصة في الفترة الممتدة من تسعينيات القرن الماضي والعقد الأول من القرن الحالي؛ لذا سعت الحكومة المصرية في الفترة الأخيرة إلى تجنب تلك السلبيات من خلال التشريعات السابق ذكرها لتحديد الإطار المنظم لها ولأدوارها في المجتمع, وتدعم مشاركتها في تحمل المسئولية وتحقيق التنمية الشاملة.

7- دعم مؤسسات المجتمع المدني للتعليم الفني بمصر

إن أي نظام تعليمي يحتاج إلى دعم ومساندة المجتمع ومؤسساته؛ بهدف تطوير التعليم وتحسينه؛ حيث أثبتت التجارب والنماذج التربوية أهمية المشاركة المجتمعية لمؤسسات المجتمع المدني في دعم منظومة التعليم, خاصة وأن مؤسسات المجتمع المدني لديها العديد من الأدوار والآليات القادرة على دعم منظومة التعليم الثانوي الفني, منها:

المشاركة المادية: حيث تستطيع مؤسسات المجتمع المدني توفير الدعم المادي لمنظومة التعليم الفني, من خلال التنسيق مع وزارة التربية والتعليم والتعليم الفني ببناء المدارس, وتوفير بعض التجهيزات, وسد الاحتياجات لهذه المدارس, ومساعدة الطلاب المتعثرين على مواصلة التعليم, ودعم الأسر الفقيرة لإتمام مراحل التعليم, من خلال الصناديق الخاصة بها, أو توفير متبرعين للقيام بهذا الدور, ودعم الأبحاث العلمية لتطوير التعليم الفني, وتوفير تمويل دائم لمنظومة التعليم الفني من خلال المؤسسات الخدمية والإنتاجية المستفيدة من التعليم الثانوي, ومشاركة المدارس الفنية في تنفيذ برامج ومشروعات اجتماعية تعود بعوائد مادية لتلك المدارس, واستخدام المباني المدرسية ومواردها في تقديم خدمات وأنشطة اجتماعية بالتنسيق مع وزارة التربية والتعليم والتعليم الفني.

المشاركة المجتمعية غير المادية: تستطيع مؤسسات المجتمع المدني بما تملكه من منظمات متعددة الأدوار, تحمل فيها قامات علمية وكوادر مجتمعية تقديم أدوار متعددة لمنظومة التعليم الفني كالمشاركة بالرأي في تطويرها وتحسينها, وصياغة الأهداف العامة والاستراتيجية

للتعليم الفني, وربط التعليم الفني بسوق العمل, ودعم مجالس الآباء, وتصميم الأبنية التعليمية, واختيار موقعها, وإنتاج الوسائل التعليمية, وتوفير برامج تدريبية بعقد برتوكولات تدريبية للمعلمين والطلاب مع بعض مؤسسات الإنتاج, ونشر الوعي بأهمية التعليم الثانوي؛ بهدف تغيير النظرة المجتمعية له, والمشاركة في الإدارة, وحث الأفراد على المشاركة في الأنشطة التطوعية, والمشاركة في حل المشكلات التي تواجه التعليم الفني بالتنسيق مع الجهات المعنية.

ويرى عطية أن هناك مجموعة من الأدوار التربوية التي تستطيع مؤسسات المجتمع المدني القيام بها, وتقديمها للتعليم بصفة عامة, منها(ص10):

- تقوم بعض مؤسسات المجتمع المدني بتقديم الدعم المادي ببناء المدارس وتجهيزها.
- توفير التعليم لبعض الأفراد غير القادرين.
- تقديم برامج تعليمية وتدريبية, تهدف إلى تنمية الوعي بالتربية المدنية؛ مما يسهم في توسيع قاعدة المشاركة بفاعلية في المجتمع.
- تقديم برامج تربوية تسهم في حل القضايا المجتمعية المختلفة.
- المشاركة في إصلاح سياسات التعليم, ووضع رؤيته المستقبلية.

وفيما يلي عرض نموذج لبعض المدارس الفنية ذات الطابع المدني والاقتصادي, والأدوار التعليمية التي تقوم بها, والتي تعد نموذج رائد في تطوير التعليم الفني وتوفير متطلبات سوق العمل.

مؤسسة السويدي الفنية:

تأسست أكاديمية السويدي الفنية بمصر عام 2011، كالتزام لتنمية المجتمع وخدمة الصناعة، من خلال تطوير نظام التعليم الفني والتدريب المهني في مصر والمنطقة العربية.

الأدوار التعليمية والتربوية للمؤسسة (https://2u.pw/PyHjRvd) الموقع الرسمي للأكاديمية:

- تقدم الأكاديمية تعليم فني وتدريب مهني متخصص في الصناعات الكبرى والرئيسية، وفقًا لأحدث المعايير الدولية.
- توفر الأكاديمية برامج تدريبية للقوى العاملة الحالية والشباب العاطلين عن العمل في المنطق، ومن المخطط الوصول إلى 10000 مستفيد طلاب ومتدربين في مصر وأفريقيا، بحلول عام 2025.

- تقديم الأكاديمية برامج تدريبات مهنية بالتعاون مع شركاء الصناعة بمصر, وشركاء دوليين لرفع كفاءة العمالة المحلية.
- تساهم في الحد من البطالة من خلال تدريب غير العاملين وتحسين فرص إيجاد العمل وخلق فرص متساوية وتمكين المرأة.
- تحقق الشراكة بين القطاع الخاص والعام في التعاون في بعض الصناعات المحلية.
- توفير منح دراسية وتدريبية للطلاب غير القادرين، كما توفر خدمات تدريبية للعمالة الحالية بالشركات مقابل عائد مادي وغير هادف للربح.

وتعد هذه التجربة الناجحة من أهم مبررات تطوير التعليم الفني بمصر لما حققته من إنجازات ملموسة على أرض الواقع, ففي سنوات معدودة تفوقت تلك المؤسسات على منظومة التعليم الفني الحكومي, وأصبحت ذات وجود فعلي ومؤثر في المجتمع المحلي والإقليمي؛ لذا أصبح من الضروري تطوير التعليم الفني بمصر مع تعزيز المشاركة المجتمعية وخاصة منظمات المجتمع المدني.

ثالثًا: الرؤية المقترحة لتفعيل دور مؤسسات المجتمع المدني لتطوير التعليم الثانوي الفني بمصر.

بعد استعراض ملامح التعليم الثانوي الفني, والإطار المفاهيمي للمجتمع المدني بمصر, يقدم البحث الحالي رؤية مقترحة لتفعيل دور مؤسسات المجتمع المدني في تطوير التعليم الثانوي الفني, فيما يلي:

مبررات الرؤية المقترحة:

تنطلق الرؤية المقترحة من المبررات التالية :

- انخفاض الكفاءة الإنتاجية والمهارية لخريجين التعليم الثانوي الفني؛ نتيجة لضعف الإمكانات اللازمة في المدارس الفنية لتدريب الطلاب, وضعف القدرات المهنية للمعلمين بسبب نقص برامج التنمية المهنية لهم, وغياب الرؤية التنموية لبرامج التعليم الثانوي الفني.

- ضعف الحوكمة في التعليم الثانوي الفني؛ نتيجة تعدد الوزارات والهيئات المختصة بالتعليم الثانوي الفني؛ مما يؤدي إلى ضعف السياسات التنموية, وغياب فاعلية التعليم الفني الاقتصادية والاجتماعية في المجتمع.
- عدم تفعيل أنظمة الاعتماد وضمان الجودة في التعليم الثانوي الفني, وغياب المعايير المهنية اللازمة لتطويره في ضوء متطلبات احتياجات سوق العمل؛ مما يؤدي إلى غياب المردود الاقتصادي له, وتفاقم المشكلات الاجتماعية, ونقص الاستثمار في الثروة البشرية, وضعف مؤشرات التنمية.
- تنوع فروع مؤسسات المجتمع المدني بين (منظمات أهليه, ونقابات عمالية, ورجال أعمال...إلخ), والتي تمتلك القدرة على دعم منظومة التعليم الثانوي الفني بطرق وأساليب متعددة.
- وجود التشريعات الوطنية والعالمية الداعمة لمشاركة مؤسسات المجتمع المدني في تحقيق التنمية والوطنية الشاملة, كما أنها تحدد الأدوار والمجالات التي يمكن لتلك المؤسسات المشاركة فيها, بالإضافة إلى وجود إطار منظم وداعم لها في المجتمع.
- قلة الموارد المالية اللازمة لتطوير التعليم الثانوي الفني؛ نتيجة الأزمات الاقتصادية المحلية والعالمية, والتي صاحبها انعكاسات على كل مؤسسات الدولة, وكان أكثر المتضررين منظومة التعليم؛ لذا أصبح من الضروري مشاركة مؤسسات المجتمع المدني باعتبارها مؤسسة مجتمعية مشاركة ومستفيدة من منظومة التعليم الفني.
- وجود تجارب عالمية تؤكد نجاح تلك المؤسسات في دعم مجالات التنمية المختلفة بصفة عامة, والتعليم بصفة خاصة؛ مما يدعم ضرورة مشاركة تلك المؤسسات في دعم منظومة التعليم الثانوي الفني بمصر.

الرؤية المقترحة لدور مؤسسات المجتمع المدني لتطوير التعليم الثانوي الفني بمصر

تسعى الرؤية المقترحة إلى تقديم مجموعة من المقترحات في مختلف المجالات التي تستطيع مؤسسات المجتمع المدني المشاركة بها لتدعيم وتطوير التعليم الثانوي الفني من خلال مستويات المشاركة التالية:

1- المشاركة التعليمية والإدارية:

يمكن لمؤسسات المجتمع المدني دعم تطوير التعليم الثانوي الفني من خلال مجموعة من الأدوار التعليمية والإدارية بالمشاركة مع الجهات المعنية بالتعليم الثانوي الفني, منها:

- توقيع عقود شراكة بين مؤسسات المجتمع المدني وبين وزارة التربية والتعليم, تحدد فيها الأدوار التي تقوم بها تلك المؤسسات مسبقا, وتهدف إلى تقديم تلك المنظومة المهمة, والمؤثرة في الاقتصاد المصري, وتضمن استمرارية الدعم المقدم من خلالها.
- تسمح وزارة التربية والتعليم بوجود شراكة إدارية من مؤسسات المجتمع المدني, وخاصة المستفيدين من منظومة التعليم الثانوي الفني, وتطبيق مبادئ الحوكمة لكل منسوبي تلك المنظومة, والتي تثري منظومة التعليم الفني وتصبح أكثر إيجابية.
- وضع تشريعات تحدد الجهات المعنية بالتعامل مع منظومة التعليم الثانوي الفني, والتي تتسبب في زيادة الهدر البشري والاقتصادي, وعدم تحقيق أهدافه كاملة, وعدم القدرة على تحديد المسئولية لمحاسبة المقصرين.
- تقديم برامج تنمية مهنية لمعلمي التعليم الثانوي الفني, تسهم في تغيير أساليب التدريب والاستراتيجيات المستخدمة, والتي تكسب الطلاب مهارات فنية تواكب متطلبات القرن الحالي, من خلال مجموعة من المتخصصين بالتعاون بين الوزارة وتلك المؤسسات.
- المشاركة في وضع معايير ومقاييس تسهم في تطوير التعليم الثانوي الفني, وتوفير متطلبات سوق العمل, ويتم اعتمادها من قبل هيئة ضمان الجودة والاعتماد, وفق تنسيق مسبق بين الهيئة والوزارة ومؤسسات المجتمع المدني خاصة الإنتاجية والخدمية.
- تدعيم مدارس التعليم الثانوي الفني بالتطبيقات الحديثة في مجالات الثورة الصناعية الرابعة, والذكاء الاصطناعي لتنمية مهارات الطلاب, وزيادة قدراتهم على مواكبة المتغيرات العالمية المتسارعة, خاصة في التقنيات الحديثة, من خلال رجال الأعمال وقدرتهم على دعم منظومة التعليم الثانوي الفني.

- المشاركة بوضع رؤية لأهم التخصصات والمهن المستقبلية المرتبطة بالتعليم الثانوي الفني, وسوق العمل لتحقيق أكبر عائد اقتصادي واجتماعي له, من خلال ما تمتلكه تلك المؤسسات من كوادر بشرية مختلفة التخصصات.
- تعديل القوانين واللوائح الخاصة بالتعليم الثانوي الفني؛ حيث تسمح بمزيد من المشاركة المجتمعية لتلك المؤسسات, وتحدد اختصاصاته في مؤسسة بعينها تتعامل معه بدلًا من تعدد الهيئات والوزارات المختصة به؛ مما يمنع تطبيق الحوكمة الإدارية وضياع المسئولية, والحد من إعاقة حركة التنمية والتطوير.
- المشاركة في تطوير مناهج التعليم الثانوي الفني؛ حيث تركز على الجوانب المهارية بصورة أكبر, وأهم التغيرات العالمية التكنولوجية.
- المشاركة مع الوزارة في العملية الرقابية, ومحاربة الفساد وفق رؤية الدولة الإصلاحية, ورؤية مصر التنموية 2030.

2- التمويل:

يعد نقص التمويل من أكبر المعوقات التي تواجه التعليم الثانوي الفني بمصر, وتستطيع مؤسسات المجتمع المدني مشاركة وزارة التربية والتعليم في التغلب على تلك المعوقات؛ خاصة وأن منظمات المجتمع المدني متنوعة الفروع والهيئات, كما أنها تمتلك مصادر تمويل مختلفة, يمكن استخدامها في تمويل التعليم الثانوي الفني من خلال عقد اتفاقيات, ولوائح وقوانين تناسب رؤية مصر 2030, والتي تسمح لتلك المنظمات القيام بما يلي:

- المشاركة في القيام بالبناء أو التطوير لبعض المدارس الخاصة بالتعليم الثانوي الفني, أو القيام بأعمال الصيانة, والخدمات الإنشائية, والرسوم المعمارية, كذلك الإشراف والمتابعة لعملية البناء والتطوير, أو تجهيز تلك المدارس بالأجهزة الحديثة.
- تقديم المعونات المالية بالتبرعات النقدية لقيام الوزارة بالأعمال اللازمة لتطوير تلك المدارس, مع وجود رقابة ومتابعة من تلك المؤسسات.
- التكفل بتوفير التدريب الميداني, ودعم الأنشطة اللاصفية للخريجين, مع توفير التنقل لهم داخل تلك المؤسسات, والمشاركة في توظيفهم بعد التخرج, خاصة المتفوقين منهم, كأحد سبل التحفيز للالتحاق بالتعليم الفني.

- تقديم دعم مالي يسمح بتوفير منح دراسية خارجية للطلاب المتميزين في تلك المدارس, ودعم البحث العلمي لتحديد أهم المعوقات التي تواجه التعليم الفني والعمل على حلها.
- مشاركة الوزارة في عقد حفل سنويا لتكريم الطلاب المتميزين دراسيا, والمعلمين الأكفاء, والمدارس الأكثر مشاركة في الإنتاج والخدمات المجتمعية, والتي تعد أكبر محفز لتطوير وإصلاح تلك المنظومة.

3- الخدمات العامة:

تعد منظومة التعليم الثانوي الفني جزءًا لا يتجزأ من المجتمع, لها حقوق مجتمعية, خاصة لمنسوبيها, ويعد نقص تلك الحقوق من الإشكاليات التي تواجه التعليم الثانوي الفني, ويمكن لمؤسسات المجتمع المدني المشاركة للتغلب على تلك الإشكاليات من خلال, ما يلي:

- استخدام وسائل الإعلام المختلفة في إعداد حملات توعية مجتمعية بأهمية التعليم الثانوي الفني, ودوره في تحقيق التنمية الشاملة, وأهم مؤسسات الإنتاج الداعمة له.
- عقد ندوات مجتمعية داخل فروع وهيئات تلك المؤسسات بالتنسيق مع وزارة التربية والتعليم لنشر الوعي المجتمعي, وتغيير الرؤية العامة تجاه التعليم الفني.
- إسهام بعض مؤسسات المجتمع المدني بتوفير الخدمات الصحية, والرعاية الطبية كالكشف الطبي وصرف الأدوية...إلخ للطلاب والمعلمين داخل مدارس التعليم الفني, أو إرسال قوافل طبية خاصة بهم, بالتنسيق مع وزارة التربية والتعليم, وتكون تلك الخدمات وفق لوائح وقوانين تحدد صورها, وتضمن استمرارها.
- توفير مجموعات من المتبرعين والمتطوعين لتشجير المدارس, ورصف الطرق, وتأمينها لعدم تعرض الطلاب للمخاطر الخارجية.
- تسويق المنتجات اليدوية التي يقوم بها الطلاب في المدارس داخل النقابات والهيئات المجتمعية, كنوع من التشجيع والتحفيز للطلاب لتنمية الإبداع والابتكار.
- تبني المشروعات الريادية, والأفكار البحثية الجديدة التي تسهم في تطوير الإنتاج والخدمات داخل المجتمع, وبدورها تزيد من المردود الاقتصادي للتعليم الثانوي الفني.

التوصيات

وفي نهاية البحث يمكن تقدم بعض التوصيات التي تسهم في تطوير التعليم الثانوي الفني بصفة عامة, منها:

- الأخذ بالمعايير المهنية للمعلم عند التعيين في التعليم الثانوي الفني, والتي تضمن تخريج كوادر بشرية مؤهلة, تلبي احتياجات سوق العمل.
- الاهتمام بالبنية التحتية لمؤسسات التعليم الثانوي الفني من مراكز تدريب, ومزارع ...إلخ.
- الاهتمام بتطوير المناهج الدراسية, والعمل على مراجعتها بصفة دورية لمواكبة التطورات العالمية.
- الاهتمام بوضع برامج تدريبية وتعليمية تواكب احتياجات سوق العمل.
- السماح بمزيد من الحرية بالمشاركة المجتمعية في التعليم الثانوي الفني.
- السماح بمشاركة أولياء الأمور في تطوير التعليم الثانوي الفني وسياساته.
- توجيه الإعلام بالاهتمام بمنظومة التعليم الثانوي الفني من مشكلاته, ومتطلباته, وطلابه, وامتحاناته على غرار الثانوية العامة.
- تحديث التشريعات الخاصة بالتعليم الثانوي الفني, مع ضرورة مراعاة التكامل بينه وبين مؤسسات المجتمع الإنتاجية والخدمية.
- الاهتمام بالبرامج المهنية الخاصة بمعلمي التعليم الثانوي الفني.
- ضرورة الاستفادة من الاتفاقيات والمنح الدولية المقدمة لمؤسسات التعليم الثانوي الفني.
- تطبيق اللامركزية في مؤسسات التعليم الفني, مع تفعيل مبدأ الحوكمة والمساءلة للعاملين في تلك المنظومة.
- توفير دورات تدريبية للعاملين في منظومة التعليم الثانوي الفني بالتعاون مع هيئة ضمان الجودة والاعتماد, وبالتنسيق مع وزارتي الصناعة والتجارة.
- التنسيق بين وزارتي التربية والتعليم والتخطيط والاستثمار لرسم السياسات المستقبلية للتعليم الفني وفق التغيرات العالمية.

- توفير الدعم الكامل للتعليم الفني ولمنسوبيه, سواء بالتحفيز المادي والمعنوي, بتكريم بعض الإداريين والمعلمين والطلاب في يوم العلم والذي يعقد سنويا برعاية رئاسة الجهورية؛ مما يحسن صورته ويزيد من قيمته الاجتماعية ويصبح أكثر إيجابية.

كما يوصي البحث الحالي بالعديد من الدراسات البحثة منها:

- التحول الرقمي ودوره في تطوير التعليم الفني.
- مدى مواءمة التعليم الفني لاحتياجات سوق العمل.
- مدى تأثير التعليم القائم على المشاريع (PBL) في التعليم الفني.
- أهم النماذج العالمية الرائدة في تطوير التعليم الفني,

خاتمة

يعد التعليم الفني أحد العناصر الأساسية للتنمية الحقيقة في مصر, بالإضافة لإمداد سوق العمل بالعمالة اللازمة, والمدربة بدقة ومهارة, وقد أكدت وزارة التربية والتعليم والتعليم الفني، أن تطوير التعليم الفني يتم من خلال ربط التخصصات باحتياجات سوق العمل والصناعة. في حين تكمن المشكلة في نظرة المجتمع الدونية للتعليم الفني، ظنًا بأنه أقل أهمية مقارنة بأنواع التعليم الأخرى. وتمتد تلك النظرة الدونية إلى الخريجين؛ فهم لا يحظون بالتقدير والاحترام الكافيين، ويرى الكثيرون صعوبة التحاقهم بالتعليم الجامعي. بل ونجد عدم تكافؤ للفرص وتغير المعاملات المادية بين خريجي تلك المدارس وخريجي الجامعات, لذا يعد أولى خطوات التطوير والإصلاح من المجتمع, والسياسات التعليمية, والمشاركة الفعلية لمنظمات المجتمع المدني, وتقديم الدعم المادي والمعنوي لمنظومة التعليم الفني المهني.

المراجع

أولا: المراجع العربية:

1. أبو العنين, هناء عبدالتواب ربيع. (2018). منظمات المجتمع المدني وأزمة الحوار المجتمعي "المسئولية والتحديات". ***مجلة كلية الخدمة الاجتماعية للدراسات والبحوث الاجتماعية. جامعة الفيوم. 4. 180- 211.***اح
2. أبو الحسن, أحمد محمد أحمد؛ حسنين, محمد رفعت؛ الدجدج, عائشة عبدالفتاح. (2023). نظام التعليم الثانوي الفني بمصر. ***مجلة بحوث عربية في مجالات التربية النوعية. رابطة التربويين العرب. (32). (1).***
3. أبو الفضل, فتحي. (2004). **دور الدولة والمؤسسات في ظل العولمة.** الهيئة المصرية العامة للكتاب, القاهرة.
4. الأيوبي, الياس. (1923). **تاريخ مصر في عهد الخديوي إسماعيل باشا من 1863- 1879.** دار الكتب المصرية. بالقاهرة. مج 1.
5. البنك الدولي. تقرير دراسة واقع المجتمع المدني. (2016). تم إعداده من قبل الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية.
6. الجباس, أمجد خليل. (2000). **البرلمان والجمعيات.** مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية, مؤسسة الأهرام, القاهرة.
7. جمهورية مصر العربية (2010). المجالس القومية المتخصصة. التعليم الفني والتدريب المهني بين التكامل والتنافس. تقرير المجلس القومي للتعليم والبحث العلمي والتكنولوجيا. القاهرة. الدورة 37.
8. _____. (2014). الدستور المصري. المطابع الأميرية. بالقاهرة.
9. _____. قانون رقم 75 لسنة 1970. في شأن التعليم الفني. الجريدة الرسمية . عدد 37. 10 سبتمبر 1970.
10. _____. وزارة الاستثمار والتخطيط. استراتيجية التنمية المستدامة رؤية مصر. المحور السابع التعليم والتدريب.

11. _____. وزارة التخطيط والتنمية الاقتصادية. تقرير التنمية البشرية في مصر 2021/ 2022. "التنمية حق للجميع مصر المسيرة والمسار". بالتعاون مع البرنامج الإنمائي للأمم المتحدة.

12. _____. وزارة التربية والتعليم الفني. استراتيجية التعليم الفني الجديد في مصر. مارس 2022.

13. _____. وزارة التربية والتعليم والتعليم الفني. مركز معلومات وزارة التربية التعليم. الإدارة العامة لقواعد البيانات المركزية. إحصاءات التعليم 2023/2022م.

14. جوهر, علي صالح؛ جمعة, محمد حسن. (2010). ***الشراكة المجتمعية وإصلاح التعليم قرأه في الأدوار التربوية لمؤسسات المجتمع المدني***. المكتبة العصرية. المنصورة.

15. حسن, أمل عاطف أحمد. (2016). دور منظمات المجتمع المدني للارتقاء بجودة التعليم العام: رؤية تحليلية. ***مجلة آفاق جديدة في تعليم الكبار. جامعة عين شمس. 20. 276- 209.***

16. حماد, مجدي. (1993). **ثورة 23 يوليو 1952**"سلسلة الثقافة القومية 22" . مركز دراسات الوحدة العربية. بيروت . لبنان. ط1.

17. حنفي, خالد صلاح. (2018). تطوير التعليم الثانوي بمصر في ضوء بعض الاتجاهات العالمية المعاصرة. ***المجلة العربية لدراسات وبحوث العلوم التربوية والإنسانية***. 13. 34-92.

18. خليل, فيفي أحمد توفيق. (2021). رؤية مستقبلية مقترحة لتطوير التعليم الثانوي الفني في مصر في ضوء الاتجاهات الحديثة. ***المجلة التربوية. كلية التربية. جامعة سوهاج. 8 (91). 3354- 3400.***

19. سعيد, عبدالمنعم. (2020). نظرة على المجتمع المدني في مصر. ***مجلة آفاق اجتماعية. 3. 61- 65.***

20. سلام, جيهان إبراهيم على. (2017). دور منظمات المجتمع المدني في دعم مدارس التعليم المجتمعي. ***مجلة تطوير الأداء الجامعي***. 5 (3). 159-174.

21. سيد, صباح فضل أحمد. (2021). مردود البرامج الممولة في تطوير التعليم الفني في مصر : دارسة ميدانية. ***المجلة التربوية لتعليم الكبار. مركز تعليم الكبار. كلية التربية. جامعة أسيوط. 3 (4). 111-129.***

22. شمروخ, مرفت جمال الدين علي. (2016). رؤية استراتيجية لدور منظمات المجتمع المدني وتعزيز الأمن الفكري للشباب. ***مجلة الخدمة الاجتماعية. الجمعية المصرية للأخصائيين الاجتماعيين. جامعة حلوان. 56(3). 345-479.***

23. الشنواني, إبتسام سعيد حداد؛ السيد, نادية حسن ؛ الديب, سمير محمد إبراهيم؛ مهناوي, أحمد غنيم. (21021). المتغيرات الاقتصادية المعاصرة وانعكاساتها على التعليم الفني في مصر: دراسة تحليلية. ***مجلة كلية التربية. كلية التربية. جامعة بنها. 32(125). 323-362.***

24. عبد الموجود, هالة محمد حسن؛ إسماعيل, حنان إسماعيل أحمد؛ عياد, عزة على إبراهيم. (2021). تفعيل دور المدرسة الثانوية الزراعية في التنمية الاقتصادية على ضوء رؤية مصر 2030. ***مجلة بحوث "العلوم التربوية". كلية البنات للآداب والعلوم التربوية. جامعة عين شمس. 5(2). 1-28.***

25. عبدالرحمن, أشرف أحمد محمد؛ سكران, محمد محمد؛ عبدالله, سحر عويس. (2020). تطوير التعليم الفني الصناعي في مصر على ضوء تجربة المدارس الإيطالية. ***مجلة جامعة الفيوم للعلوم التربوية والنفسية. كلية التربية. جامعة الفيوم. 14 (13). 144- 166.***

26. عبدالرحمن. على عبدالرحمن. (2020). متطلبات تحقيق جودة التعليم الفني في مصر كمدخل لتحقيق التنمية المستدامة. ***مجلة كلية الخدمة الاجتماعية للدراسات والبحوث الاجتماعية. جامعة الفيوم. 19. 244-282.***

27. عبدالكريم, أحمد عزت. (1938). **تاريخ التعليم في عهد محمد على.** كتب مقدمته محمد شفيق غربال. مكتبة النهضة المصري.

28. عبدالله, كريمة منصور رجب. (2022). دور التعليم الثانوي الفني في تعزيز الأمن الاجتماعي لدى طلابه. ***مجلة الثقافة والتنمية. 177. 175-232.***

29. عطية, سعيد محمود مرسي. (2017). الدور التربوي لبعض منظمات المجتمع المدني واستدامة التنمية المجتمعية: الجمعيات الأهلية نموذجا: دراسة تحليلية. ***دراسات تربوية ونفسية. كلية التربية. جامعة الزقازيق. 94. 1-28.***

30. على, جمال فرحات؛ عيد, يوسف سيد محمود؛ محمد, سلوى رمضان. (2019). الشراكة بين مدارس التعليم الفني والمؤسسات الإنتاجية (تحديات وخيارات). **مجلة جامعة الفيوم للعلوم التربوية والنفسية. *11(2). 331- 370.***

31. فهمي, محمد سيد. (2015). ***المسؤولية الاجتماعية.*** المكتب الجامعي الحديث. الإسكندرية.

32. قرار رئيس الجمهورية العربية المتحدة. رقم 932لسنة 1966. اللائحة التنفيذية لقانون الجمعيات والمؤسسات الخاصة. الجريدة الرسمية. عدد 67.

33. _____. بإصدار قانون رقم 153لسنة 1999م. بإصدار قانون الجمعيات والمؤسسات الأهلية. الجريدة الرسمية. عدد 21.

34. قرار رئيس مجلس الوزراء رقم 104. 2021. اللائحة التنفيذية لقانون تنظيم ممارسة العمل الأهلي الصادر بالقانون رقم 149 لسنة 2019م. عدد 1 مكرر.

35. قنديل, أماني. (2000). **المجتمع المدني في مصر في مطلع ألفية جديدة**. مركز الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية. القاهرة.

36. قنديل, أماني. (2008). **سلسلة العلوم الاجتماعية الموسوعة العربية للمجتمع المدني**. مكتبة الأسرة. القاهرة.

37. مراد, أسماء مراد صالح؛ حامد, نجلاء محمد؛ جمال الدين, نجوى يوسف. (2017). تطوير التعليم الفني بمصر في ضوء الخبرة الفنلندية). ***مجلة جامعة الفيوم للعلوم التربوية والنفسية. كلية التربية. جامعة الفيوم. 7(2). 195: 155.***

38. مسيل. محمود عطا محمد علي. (2021). متطلبات تحقيق ضمان الجودة بمدارس التعليم الثانوي الفني في مصر. ***مجلة كلية التربية. كلية التربية. جامعة بنها. 32(125). 183- 210.***

39. مصطفى, منى احمد عبد العزيز. (2022). معوقات تفعيل الإدارة الذاتية في التعليم الثانوي الفني المصري في ضوء خبرات بعض الدول .***المجلة التربوية لتعليم الكبار. 4(1). 196- 217.***

40. منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلوم والثقافة. مركز اليونسكو الدولي للتعليم والتدريب في المجالين التقني والمهني (يونيفوك). (2013).

41. مهران, محمد بيومي. (1989). "**مصر والشرق الأدنى القديم" الحضارة المصرية القديمة**. دار المعرفة الجامعية, الإسكندرية. ج 1.

42. الهلالي, الهلالي الشربيني. (2018). البرنامج الخامس دعم وإصلاح مؤسسات التعليم الفني. ***مجلة بحوث التربية النوعية. 51. 44-65.***

43. وزارة التربية والتعليم. القرار الوزاري رقم (139) لسنة 1981. بشأن قانون التعليم الفني.

44. _____. القرار الوزاري رقم (32) بتاريخ 2013/1/23. بشأن تعديل المناهج للمدارس الصناعية (إعداد مهني) نظام السنوات الثلاث والخمس سنوات.

ثانيا: المراجع الإلكترونية:

1. جمهورية مصر العربية. مجلس الوزراء. مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار. متاح على موقع: **https://2u.pw/uxsmxd**
2. موقع مجلس الوزراء. مركز دعم واتخاذ القرار. https://www.idsc.gov.eg.
3. دستور مصر والسودان 1923 , المتاح على موقع https://2u.pw/t3Liz4 . 2023/6/1م.
4. جمهورية مصر العربية. موقع وزارة التربية والتعليم والتعليم الفني .https://2u.pw/KXV52q
5. موقع مدارس السويدي : (https://2u.pw/PyHjRvd).

ثالثا: المراجع الأجنبية:

1. Godet, M., & Durance, P. (2011). *Strategic foresight for corporate and regional development* (pp. 1-180). Paris: Unesco Publishing.
2. Kaviraj, S., & Khilnani, S. (Eds.). (2001). *Civil society: history and possibilities*. Cambridge University Press.
3. Lansbury, R. D. (2015). Trade Unions, Vocational Education and Workplace Training: International Trends. E-***Journal of International and Comparative Labour Studies***. 1-45
4. Pinckney, J., Butcher, C., & Braithwaite, J. M. (2022). Organizations, resistance, and democracy: How civil society organizations impact democratization**.** ***International Studies Quarterly***, 66(1), sqab094.

5. Razzokov, B. K. (2022). The System Of Formation Of Professional Culture Of Teachers Of Future Technological Education Through National Values. ***Journal of Positive School Psychology***, 1659-1665.
6. Ruzza, C., Berti, C., & Cossarini, P. (2021). Impact of Populism on European Institutions and Civil Society. Springer International Publishing.
7. Schröder, T. (2019). A regional approach for the development of TVET systems in the light of the 4th industrial revolution: the regional association of vocational and technical education in Asia. ***International Journal of Training Research***, *17*(sup1), 83-95.
8. Solomon, B. D. (2023). Civil society. In Dictionary of Ecological Economics (pp. 63-63). Edward Elgar Publishing.
9. Tester, K. (2014). Civil society (RLE social theory). Routledge. United Nations Science and Culture Organization, Unesco strategy for (tvet) 2022-2029. 1-29.
10. Whyte, M. K. (2019). Urban China: a civil society in the making?. In State and Society in China (pp. 77-101). Routledge.